FAO LIBRARY AN: 449217
NERC/76/REP

تقرير

المؤتمر الاقليمى الثالث عشر لمنظمة الأغذية والزراعة فى الشرق الأدنى

تونس ، (الجمهورية التونسية) ، ٤ - ١٢ أكتوبر ١٩٧٦

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

الدول الأعضاء فى المنظمة التى يتكون منها اقليم الشرق الأدنى

(فى ١٢ أكتـــوبر ١٩٧٦)

- أفغانستان
- الاردن
- الامارات العربية المتحدة
- البحريـــن
- الجمهورية العربية الليبية
- الجمهورية العربية اليمنية
- السودان
- الصومال
- العـــراق
- العربية السعودية
- الكويـــت
- المغـــرب
- اليمن الديمقراطية الشعبيـــة
- ايـــران
- باكستان
- تونـــس
- ســـوريـــا
- عمـــان
- قـــبرص
- قطـــر
- لبنـــان
- مصـــر

تواريخ انعقاد المؤتمرات الاقليمية السابقة ومكان انعقادها :

المؤتمر الأول	—	القاهرة ، مصر، من ٢ الى ١٤ فبراير ١٩٤٨
المؤتمر الثانى	—	دمشق ، سوريا ، من ٢٨ أغسطس الى ٦ سبتمبر ١٩٥١
المؤتمر الثالث	—	القاهرة، مصر، من ١ الى ٩ سبتمبر ١٩٥٣
المؤتمر الرابع	—	دمشق ، سوريا ، من ١٠ الى ٢٠ ديسمبر ١٩٥٨
المؤتمر الخامس	—	طهران ، ايران، من ٢١ سبتمبر الى أول أكتوبر ١٩٦٠
المؤتمر السادس	—	تل عمرة، لبنان ، من ٣٠ يوليو الى ٨ أغسطس ١٩٦٢
المؤتمر السابع	—	القاهرة، مصر ، من ١٩ الى ٣١ أكتوبر ١٩٦٤
المؤتمر الثامن	—	الخرطوم، السودان، من ٢٤ يناير الى ٢ فبراير ١٩٦٧
المؤتمر التاسع	—	بغداد ، العراق، من ٢١ سبتمبر الى أول أكتوبر ١٩٦٨
المؤتمر العاشر	—	اسلام أباد ، باكستان، من ١٢ الى ٢٢ سبتمبر ١٩٧٠
المؤتمر الحادى عشر	—	الكويت ، الكويت ، من ٩ الى ١٩ سبتمبر ١٩٧٢
المؤتمر الثانى عشر	—	عمان، الاردن، من ٣١ أغسطس الى ٩ سبتمبر ١٩٧٤
المؤتمر الثالث عشر	—	تونس، الجمهورية التونسية، من ٤ الى ١٢ أكتوبر ١٩٧٦

	FOOD AND AGRICULTURE ORGANIZATION OF THE UNITED NATIONS ORGANISATION DES NATIONS UNIES POUR L'ALIMENTATION ET L'AGRICULTURE ORGANIZACION DE LAS NACIONES UNIDAS PARA LA AGRICULTURA Y LA ALIMENTACION منظمـــة الأغذيـــة والزراعـــة للأمم المتحدة	NERC/76/REP. Corr.1 مارس ١٩٧٧

تقرير المؤتمر الاقليمى الثالث عشر

لمنظمة الاغذية والزراعة فـــى الشرق الادنـــى

تونس (الجمهورية التونسية) ، ٤ــ١١ أكتوبر (تشرين الاول) ١٩٧٦

وردت بعض الاخطاء فى تقرير المؤتمر الاقليمى الثالث عشر للمنظمة بالشرق الادنى وفيما يلى صوابها :

رقم الفقـــرة	الخطـــأ	الصـــواب
* الغلاف من الخارج	ــ ٤ــ١٢ أكتوبر ١٩٧٦	٤ــ١١ أكتوبر (تشرين الاول) ١٩٧٦
* الغلاف من الداخل	ــ العربية السعودية	المملكة العربية السعودية
	ــ اليمن الديمقراطية الشعبية	جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية
	ــ عمـــان	سلطنة عمـــان
	ــ المؤتمر الثالث عشر ــ تونس ، الجمهورية التونسية ، مـــن ٤ الى ١٢ أكتوبر ١٩٧٦ ٠	المؤتمر الثالـــث عشـــر ــ تونـــس ، الجمهورية التونسية ، من ٤ الى ١١ أكتوبـــر ١٩٧٦ ٠
* صفحة العنوان الداخلية	ــ تونس ــ الجمهورية التونسية ، ٤ــ١٢ أكتوبر ١٩٧٦ ٠	تونس ، الجمهورية التونسية ، ٤ــ١١ أكتوبر ١٩٧٦ ٠
* الفقـــرة ١٠	ــ نوبا للرئيس	نوابا للرئيس
* الفقـــرة ١٤	ــ استقابلها	استقبالهـــا
* الفقـــرة ٢٩	ــ الاهتمام بالدراسات الاستشارية	الاهتمام بالدراسات الاستشارية
	ــ لاجراء الدراسات الاستشارية	لاجراء الدراسات الاستشارية
	ــ الاستثمار فى الزراعة فى الزراعة	الاستثمار فى الزراعة
* الفقـــرة ٣٨	ــ كعامل أساس	كعامل أساسى
* الفقـــرة ٥٨	ــ الوثيقة : NERC	الوثيقـــة : NERC/76/3
* الفقـــرة ٧٩	ــ صناديق التمويل الاقليمـــة	صناديق التمويل الاقليمية
* البنـــد رقم ٧(د)	ــ (الوثيقة : NERC)	(الوثيقة : NERC/76/6)

M/600202

	الخطـــأ	الصـــواب

موجـز نتائـج المؤتمـــر

* الفقـــرة ٢٢	ـ أن تقـوم	وأن تقـــوم

قائمة بأسماء المندوبين والمراقبين وأعضاء أمانة المنظمـة

الدول الأعضـاء

* دولة البحـرين	ـ عبد العـزيز آل حسن	عبد العـزيز الحسن
* امبراطورية ايران	ـ اضافة اسم عضو خامس	A.PUR SADDAT Director- General of Forestry of Esphahan Province
* المملكة الأردنية الهاشمية	ـ سعيد غـزاوى	سعيد الغـزاوى
* الجمهورية اللبنانية	ـ هشام الحاج مدير عام الخطة الخضراء	هشام الحاج مدير عام المشروع الأخضـــر
* جمهورية السودان الديمقراطية	ـ ياسين حكيم على	يس حاكم طـــى
* المركز العربى لدراسات المناطق القاحلة والأراضى الجافة	ـ محمد الخاش	محمد الخش
* الصندوق العربى للتنميـــة الاجتماعية والاقتصادية	ـ خليل تحسين على	خالد تحسين على
* أمانة المؤتمـــر	ـ خالد حمـد المسؤول عن التقرير	خالد حمد المسؤول عن التقرير، والمسؤول الاقليمـــى للغابات.
	ـ سيسل بياس المسؤولة عن الترجمة الفورية	سيسل بياس المسؤول عن الترجمة الفورية

تقريـــــــر

المؤتمر الاقليمى الثالث عشـــــــر

لمنظمة الاغذية والزراعـــة فى الشرق الادنـــــى

تونس ـ الجمهورية التونسية

٤ ـ ١٢ أكتـــوبر ١٩٧٦

منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحـــدة

رومـــا ، ١٩٧٦

بيـــان المحتويـــات

		الفقـــرات
أولا :	المسائل الاجرائيـــة	
	افتتاح المؤتمـــر	٣ ـ ٨
	رسالة المؤتمر الى فخامة رئيس الجمهورية التونسية	٩
	انتخاب رئيس المؤتمر ونوابـــه	١٠ ـ ١١
	لجنـــة الصياغة	١٢
	اقرار جدول الاعمال والجدول الزمنى	١٣
ثانيا :	البيانات التمهيـدية	
	بيـــان المدير العام	١٤ ـ ١٩
	بيان الامين التنفيذى للجنة الاقتصادية لغربى آسيـا	٢٠ ـ ٢١
	بيان المدير التنفيذى لبرنامج الاغذية العالمى	٢٢ ـ ٢٤
	بيان المدير التنفيذى لمجلس الاغذية العالمى	٢٥ ـ ٢٦
	بيان المدير العام المساعد والممثل الاقليمى للشرق الادنى	٢٧ ـ ٣١
	بيانات رؤســـاء الوفود	٣٢ ـ ٥٢
ثالثا :	برنامج التعاون بين المنظمة وحكومات دول الشرق الادنى	٥٣ ـ ٦٣
رابعـــا :	نحو التنمية الاقليمية وتوجيه الاستثمارات فى الزراعة والتنمية الريفية	
	أولويـــات الاستثمـــار الزراعى وتجارب وخبرات فى مشروعات الاستثمار	٦٤ ـ ٧٤
	امكانيـــات تنميـــة الموارد السمكية واستغلالها فى الاقليم	٧٥ ـ ٨٧
	تنميـــة الصناعـــات الزراعية، بما فى ذلك الصناعات الغذائية، وامكانيات التعـــاون الاقليمـــى فى تسويق المنتجات المصنعـــة	٨٨ ـ ٩٢
	تنميـــة الاراضى الحدية من خلال تنمية الغابات وادارة المراعى والزراعة المطريـــة والتدابير الاجتماعية والاقتصادية	٩٣ ـ ١٠٤
	تنميـــة الموارد البشرية من خلال الاصلاح الزراعى والتنمية الريفية	١٠٥ ـ ١١٢
خامسا :	استعـــراض الانشطة الاقليمية	
	نتائـــج اجتماعات المجالس واللجان الاقليمية والاجتماعات الاخرى تقـــرير عن تقـــدم المشروعات الاقليمية وتحديد أولويات المشروعات المقبلة واستخدام المؤسسات القوميـــة	١١٣ ـ ١٢١
	الانشطـــة الدوليـــة التى تهم الاقليم	١٢٢ ـ ١٢٤

الفقـــــــرات

سادسا : الشؤون التنظيمية والتشريعيـــة

دعم استخدام اللغة العربية بالمقر الرئيسى للمنظمة والمكتب الاقليمى ١٢٥ ــ ١٣٠

سابعا : بنـــــود ختاميـة

توجيه نشاط المنظمة بالاقليم فى الفترة المقبلة ١٣١ ــ ١٣٥

اعـــــلان تونس ١٣٦

مايستجد من أعمـــال ١٣٧

موعد المؤتمر الاقليمى الرابع عشر ومكان انعقاده ١٣٨

اعتمـــــاد التقرير ١٣٩

اختتام المؤتمـــــر ١٤٠ ــ ١٤٢

موجـــــز نتائج المؤتمـــــر

الملاحـــــق

الملحق (أ) جدول أعمال المؤتمر

الملحق (ب) قائمة بأسماء المندوبين والمراقبين وأعضاء أمانة المنظمة

الملحق (جـ) قائمة بوثائق المؤتمـــــر

الملحق (د) النصوص الكاملة لبيانات كل من :

(١) السيد الوزير الأول بتونس

(٢) المدير العام للمنظمة

(٣) المدير العام المساعد والممثل الاقليمى بالشرق الأدنى

ملحوظة : نشرت النصوص الكاملة لبيانات السادة رؤساء الوفود بلغاتها الأصلية فى ملحق منفصل عن هذا التقرير.

أولا ــ المسائل الاجرائية

١ــ عقد موءتمر منظمة الأغذية والزراعة الثالث عشر لاقليم الشرق الأدنى فى تونس العاصمة (الجمهورية التونسية) فى الفترة من ٤ ــ ١١ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٦ بدعوة كريمة من حكومة الجمهورية التونسية ، وجرى حفل الافتتاح ، ثم باقى الجلسات ، فى قصر الموءتمرات بتونس .

٢ــ رحب السيد ادوار صوما ، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، بانضمام كل من الجمهورية التونسية والمملكة المغربية الى اقليم الشرق الأدنى ، وأعرب عن تقديره لمبادرة الجمهورية التونسية الى عقد الموءتمر فى عاصمتها تأكيدا لانتمائها الى الاقليم وعزمها على أن تلعب دورها مع باقى الأعضاء من دول الاقليم .

افتتاح الموءتمر

٣ــ افتتح الموءتمر السيد الهادى نويره ، الوزير الأول ، وذلك بحضور السادة الوزراء ، وأعضاء مجلس الأمة ، وأعضاء السلك الدبلوماسى وكبار موظفى الدولة .

٤ــ وتحدث سيادة الوزير الأول فرحب فى خطابه (الملحق رقم د ــ ١) بالمدير العام وبالسادة المندوبين وأعرب عن اغتباطه لعقد الموءتمر الاقليمى لأول مرة فى تونس بعد انضمامها الى اقليم الشرق الأدنى ، مع بقائها عضوا فى اقليم أفريقيا ، وتمنى النجاح الكامل للموءتمر فى خدمة قضايا الزراعة . ثم أشار الى الجهود التى تبذلها تونس فى سبيل زيادة انتاجها الزراعى والغذائى ، وزيادة انتاجية القطاع الزراعى ، ورفع مستوى معيشة العاملين فيه ، وخلق فرص عمل جديدة ، وتحسين الأحوال المعيشية فى الريف حتى يطيب العيش فيه وتقل الهجرة منه . وقال أن تونس تعتزم تحقيق الاكتفاء الذاتى من الأغذية ، على الأقل فيما يتعلق بالمواد الضرورية ، وذلك عند نهاية المخطط الخماسى المقبل ١٩٧٧ــ١٩٨١ .

٥ــ وأبرز السيد الوزير الأول أهمية اللقاءات الدولية الأخيرة التى تناولت مشكلة الغذاء فى العالم وأشار الى ضرورة تبنى خطة عمل دولية بمعنى الكلمة ازاء هذا التحدى الذى تواجهه البشرية ، وقال ان هذه الخطة يجب أن يكون لها هدفان هما :

(أ) منح الأولوية المطلقة لزيادة الانتاج الغذائى وتحسين الانتاجية فى البلاد النامية ،

(ب) والابقاء على المساعدة الدولية المالية والعينية والتكنولوجية ، مع العمل على زيادتها .

٦ــ ويقتضى تحقيق الهدف الثانى توافر الارادة السياسية لدى الدول صاحبة الشأن ، أما الهدف الأول فهو يرتهن بمجموعة من الشروط السابقة عليه واللاحقة له ، وكلها تساعد على زيادة الانتاج ، ومن أهمها استخدام الأساليب الفنية المتقنة والمستلزمات الحديثة من أسمدة ومبيدات وآلات وخدمات ائتمانية ومعدات للتصنيع وأماكن للتخزين ، هذا الى جانب عدم تقليد اساليب الانتاج السائدة فى الدول المتقدمة بل تكييف الطرق الجديدة بما يتفق مع مستوى البلاد النامية

٧ــ ويرتبط بهذا كله أن منتجات البلاد النامية لابد أن تتوافر أمامها فرص التسويق الكافية ، فلابد اذن من اتخاذ تدابير ملموسة للتخفيف من حواجز التجارة وتثبيت الأسعار لصالح البلاد النامية بما يضمن استقرار حصيلة صادراتها . وفى هذه المجالات كلها لا غنى عن التعاون الدولى الذى يضمن وضع سياسة غذائية متناسقة فى العالم الى جانب زيادة

المعونات للقطاع الزراعي سواء من الجهات المانحة التقليدية أو من الجهات المانحة الجديدة ٠

٨ــ وتحدث بعد ذلك السيد / ادوار صوما ، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة ، فوجه الشكر الى الحكومة التونسية على استضافة المؤتمر ، وللسيد الوزير الأول لتفضله بافتتاحه رغم ضخامة مسؤولياته ، وأثنى على كلمة سيادته التى تضمنت توجيهات نيرة وأفكارا سديدة تتجاوز النطاق الوطنى الى النطاق الاقليمى والتى ستكون موضع اهتمام المؤتمر ٠

٩ــ رسالة المؤتمر الى فخامة رئيس الجمهورية التونسية

عظم المؤتمر بالوعكة الصحية التى ألمت بفخامة المجاهد الأكبر الحبيب بورقيبه رئيس الجمهورية التونسية ، فبعث الى فخامته ببرقية يعبر فيها عن أصدق تمنياته بالصحة والعافية ليواصل أداء رسالته الانسانية التى نذر حياته من أجلها فى خدمة تونس والعروبة ودول الاقليم ٠

انتخاب رئيس المؤتمر ونوابه

١٠ــ انتخب المؤتمر بالاجماع :

معالى السيد / حسان بلخوجه وزير الفلاحة فى الجمهورية التونسية	رئيسا للمؤتمر
والسادة رؤساء الوفود	نوبا للرئيس

١١ــ أعرب السيد / حسان بلخوجه عن شكره وتقديره لانتخابه رئيسا للمؤتمر ، وقال أن بلاده تمد يدها للتعاون الدولى ٠ وشكر منظمة الأغذية والزراعة على جهودها فى مجال التنمية الزراعية ، وقال أن تونس تعتبر انعقاد المؤتمر تشريفا لها ولبلاد البحر المتوسط ولبلاد الاقليم والبلاد النامية عامة ، وتمنى النجاح للمؤتمر نيابة عن الحكومة التونسية راجيا أن تنتهى مداولاته الى الحلول السليمة لمشكلات الزراعة فى الاقليم ٠

لجنة الصياغة

١٢ــ انتخبت الدول التالية لعضوية لجنة الصياغة :

مصر	لبنان	باكستان
ايران	تونس	العراق
الكويت	سوريا	

وانتخب الدكتور صلاح العبد من الوفد المصرى رئيسا للجنة الصياغة بالاجماع ٠

اقرار جدول الأعمال والجدول الزمنى

١٣ــ عرض السيد رئيس المؤتمر البنود المقترحة لجدول الأعمال والجدول الزمنى المقترح لتناولها فأقرهما المؤتمر ٠

ثانيا ــ البيانات التمهيدية

بيان المدير العام

١٤ــ استمع المؤتمر الى بيان المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة (الملحق رقم د ــ ٢) الذى استهله بتوجيه التحية الى فخامة الرئيس الحبيب بورقيبه والشكر الى الحكومة التونسية على استضافتها المؤتمر، وعلى حرارة استقبالها وكرم ضيافتها ٠

١٥ــ ثم استعرض المدير العام خطته الجديدة التى ينوى اتباعها فى ادارة المنظمة فقال أنه يرمى الى اعطاء المنظمة حجما جديدا لتكون قادرة على مواجهة الوضع الغذائى والزراعى فى العالم وعلى تحقيق مستلزمات نظام اقتصادى دولى جديد يكون مبنيا على العدالة والمساواة بدلا من اقتصاد الغاب الذى لا يسوده شرع ولا قانون ٠

١٦ــ وقد ركز المدير العام فى بيانه على النقاط التالية كأساس لسياسته الجديدة :

ــ الاستثمار كأساس للتنمية الزراعية، ولذلك فانه ينوى دعم مركز الاستثمار فى المنظمة وتدريب موظفيها على اعداد المشروعات القابلة للاستثمار التى يمكن لصناديق التمويل أن تقدم لها الأموال اللازمة، على أن يتولى هؤلاء الموظفون تدريب الموظفين القوميين فيما بعد، اذ تعتبر منظمة الأغذية والزراعة المنظمة العالمية القائدة فى ميدان اختصاصها ٠ وقد أشار المدير العام الى الاجراءات التى اتخذت لانشاء الصندوق الدولى للتنمية الزراعية، والى الدور الرائد الذى لعبته دول المنطقة المصدرة للنفط فى انشاء هذا الصندوق والمساهمة فى تمويله ٠ كما أشاد بقيام برنامج التعاون بين المنظمة وحكومات دول الشرق الأدنى الذى يعتبر الأول من نوعه وأعلن أنه ينوى أن يعهد لهذا البرنامج أفضل خبرات المنظمة من أجل حسن اختيار المشروعات وتنفيذها، وقال أن من دواعى سروره أن البرنامج قد وافق على تمويل ١٢ مشروعا قطريا وأربعة مشاريع اقليمية يبلغ اجمالى المساهمة فيها جميعا حوالى ١٥ مليون دولار٠

١٧ــ وشرح المدير العام فكرته من انشاء برنامج التعاون الفنى الذى تستطيع المنظمة بفضله أن تقدم المعونة على نحو سريع ومرن للاستجابة لحاجات البلاد الأعضاء فى حالات الطوارئ، وتوفير خدمات خبراء الاستثمار وتدعيم طاقة المؤسسات الوطنية للتدريب على مستوى القاعدة ٠ وسيكون لهذا البرنامج أثر تضاعفى ملموس اذ يمكن بواسطته تسهيل الحصول على موارد اضافية واستثمارات تجاوز بكثير قيمة المعونة التى يقدمها البرنامج ذاته ٠

١٨ــ وانتقل المدير العام الى الحديث عن المبدأ الثالث الذى اعتمده فى اصلاح المنظمة وهو اللامركزية وتعزيز تمثيل المنظمة فقال ان الغرض من اللامركزية هو تخفيف تضخم الجهاز المركزى فى روما، اذ أن العمل يجب أن يتم على مستوى القطر وفى الميدان مباشرة، هذا الى جانب النهوض بتمثيل المنظمة على المستوى القطرى وزيادة كفاءته، على أن يعطى الممثلون القطريون للمنظمة مسؤوليات وصلاحيات وأن يكونوا تابعين مباشرة للمنظمة ومسؤولين أمام المدير العام ٠

١٩ــ وختم المدير العام بيانه بأنه رأى تصحيح التوازن فى أعمال المنظمة لابعادها عن الجانب الأكاديمى وتقريبها من البلاد الأعضاء بفضل الدراسات الواقعية والاجراءات العملية حتى تتحقق نتائج سريعة ملموسة ٠ وأهاب بالدول الأعضاء أن تمد له يد المساعدة والمؤازرة لأن المنظمة هى منظمتهم وهى لهم وبهم ٠

بيان الأمين التنفيذى للجنة الاقتصادية لغربى آسيا

٢٠ــ بالرغم من الصعوبات التى واجهت اللجنة فى السنة الماضية بسبب الأحداث المؤلمة فى لبنان ، فقد أمكن تحقيق تقدم محسوس بالتعاون الوثيق مع منظمة الأغذية والزراعة • ومن أمثلة هذا التعاون الاسهام فى الدراسات الاستثمارية مع مركز الاستثمار فى مقر المنظمة بالنسبة لبعثات المركز الى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، وكذلك التعاون مع المكتب الاقليمى للمنظمة ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية فى الدراسات الخاصة بمشروع التكامل الزراعى العربى •

٢١ــ وبالاضافة الى التنسيق والتعاون مع المنظمة ، فستعمل اللجنة جاهدة على أن يكون نشاطها مكملا لنشاط المنظمة وخاصة فى ميادين المواءمة الزراعية والأمن الغذائى • وسيتركز نشاط اللجنة فى تعميق التعاون بين دول المنطقة لتجنب الازدواجية والتضارب فى خطط التنمية الزراعية ، ولمواجهة مشكلة الغذاء بالجهد المشترك لدول المنطقة • ولا ريب أن نجاح اللجنة فى هذه الميادين سيحكمه فى النهاية التعاون الوثيق مع منظمة الأغذية والزراعة ، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية •

بيان المدير التنفيذى لبرنامج الأغذية العالمى

٢٢ــ تحدث ممثل المدير التنفيذى لبرنامج الأغذية العالمى عن موارد البرنامج وما يقدمه من مساعدات الى حكومات دول الاقليم •

٢٣ــ وبينما أعرب عن ارتياحه ازاء الموارد التى تعهدت الحكومات بتقديمها خلال عامى ١٩٧٥ ــ١٩٧٦ ، فانه أبدى قلقه بشأن مستوى التعهدات الخاصة بعامى ١٩٧٧ــ١٩٧٨ • وأضاف أن الرقم المستهدف للتعهدات وهو ٧٥٠ مليون دولار لا يمكن أن يتحقق الا اذا أظهرت جميع الدول الأعضاء نفس الارادة السياسية والاستجابة السخية التى أظهرتها فى أعقاب مؤتمر الأغذية العالمى •

٢٤ــ وناشد ممثل برنامج الأغذية العالمى الحكومات لاتخاذ الاجراءات اللازمة الكفيلة بتصحيح الخلل القائم بين المعونات الغذائية الثنائية والمتعددة الأطراف ، وذلك بحث الدول على تقديم جزء أكبر من مساعداتها الغذائية عن طريق البرنامج والهيئات الدولية الأخرى ، كما ناشد الدول بأن تعمل على سرعة تحقيق الاحتياطى الدولى من أغذية الطوارئ •

بيان المدير التنفيذى لمجلس الأغذية العالمى

٢٥ــ أشار ممثل مجلس الأغذية العالمى الى أن اقليم الشرق الأدنى يواجه حاليا مشكلات غذائية رغم ما يتوافر فيه من امكانيات • وذكر أنه تم مبدئيا تحديد ٤٣ بلدا باعتبارها من بلاد الأولوية الغذائية ، يقع سبعة منها فى اقليم الشرق الأدنى • ويدعو المجلس الوكالات والحكومات الى مؤازرة هذه الدول فى معالجة مشاكلها الغذائية • أما فيما يتعلق بموضوع الأمن الغذائى ، فان المجلس يشعر بالأسف لأن هذه المسألة ، بالرغم من أهميتها ، قد تركت موضوعا للمفاوضات فى محافل أخرى •

٢٦ــ وتحدث عن التقدم الذى تحقق فى انشاء الصندوق الدولى للتنمية الزراعية ، وتناول بالاستعراض عمل المجلس فى هذا الشأن ، وقال أنه بفضل مساهمة اضافية من حكومة ايران ، وصلت التعهدات للصندوق الى مبلغ ٩٧٠ مليون دولار

تقريبا أثناء انعقاد الدورة الأولى للجنة التحضيرية للصندوق (٢٧ ــ ٣٠ سبتمبر (أيلول) ١٩٧٦) وأشار الى ضرورة استكمال المبلغ الى ١٠٠٠ مليون دولار قبل عرض الاتفاقية للتوقيع في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٦ • وأكد أن الصندوق انما هو نتيجة لمبادرات من دول أعضاء في اقليم الشرق الأدنى • كما أنه أبرز أهمية الصندوق من الناحيتين السياسية والاقتصادية باعتبار أن انشاءه يمثل خطوة أكيدة نحو اقامة نظام اقتصادي دولي جديد •

بيان المدير العام المساعد والممثل الاقليمي للشرق الأدنى

٢٧ــ كانت أمام المؤتمر الوثيقة NERC /76 /2 " تقرير الممثل الاقليمي عن نشاط المنظمة في الاقليم بما في ذلك الاجراءات التي اتخذت تنفيذا لتوصيات المؤتمر الاقليمي الثاني عشر " • كما استمع المؤتمر الى البيان الذي ألقاه الدكتور محمد عبدالله نور ، المدير العام المساعد والممثل الاقليمي للشرق الأدنى (الملحق رقم د ــ ٣) • وقد بدأ سيادته بالترحيب بانضمام تونس والمغرب الى اقليم الشرق الأدنى شاكرا لتونس استضافة المؤتمر الاقليمي ، ومعربا لها عن تمنياته بالرخاء والازدهار تحت رعاية المجاهد الأكبر الرئيس الحبيب بورقيبه •

٢٨ــ وتحدث عن التطور الذي شهدته المنظمة منذ تولي السيد / ادوار صوما منصب المدير العام ، وأشار الى تأييد مجلس المنظمة لجميع المقترحات التي تقدم بها المدير العام لكي تتمكن المنظمة من أداء واجبها في مواجهة التحدي العالمي المتمثل في التغلب على أزمة نقص المواد الغذائية ، وتلبية احتياجات الدول الأقل نموا •

٢٩ــ كذلك أكد ضرورة الاهتمام بالدراسات الاستشارية التي يعتبرها المدير العام احدى الركائز الأساسية للسياسة الجديدة للمنظمة ، فالاستثمار هو مدخلنا الى التنمية الزراعية • وأكد حتمية السعي الحثيث لاجراء الدراسات الاستشارية لجذب رؤوس الأموال والحد من استنزاف الدولار البترولي خارج الاقليم وتوجيهه نحو الاستثمار في الزراعة في داخل الاقليم بما له من عائد مادي مضمون وأهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية معلومة فوائدها • وقال أن من التطورات وثيقة الصلة بهذا الموضوع قيام برنامج التعاون بين المنظمة وحكومات دول الشرق الأدنى حيث تعهدت خمس من الدول المقتدرة في الاقليم بتقديم ٢٩ مليون دولار لتنفيذه • وقال ان هذا البرنامج لا يعد بديلا لبرامج المعونة الفنية الأخرى مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، ولكنه مصدر جديد لزيادة المعونة الفنية مع التركيز على المشروعات الاستثمارية ، وشكر الدول الممولة لبرنامج التعاون لاسيما أنها أكدت أن ما قدمته ليس الا دفعة أولى في عملية مستمرة ومتصلة للعون الذاتي الاقليمي •

٣٠ــ واستعرض التقدم الذي حققته المشاريع الاقليمية الجاري تنفيذها مؤكدا استعداده واستعداد المكتب الاقليمي للشرق الأدنى لبذل كل جهد مستطاع للاضطلاع بالصلاحيات التي قرر المدير العام اسنادها اليه بصورة تدريجية ، فيما يتعلق بادارة المشاريع الاقليمية وتنفيذها والاشراف عليها ، ابتداء بالمشروع الاقليمي لاستغلال الأراضي والمياه بالشرق الأدنى وشمال أفريقيا ، ومشروع الانتاج الحيواني والصحة الحيوانية بالشرقين الأوسط والأدنى ، معربا عن ثقته في أن دول الاقليم ستكون عونا له في انجاز هذه المهمة •

٣١ــ وأكد ضرورة الاهتمام باستثمار الثروة السمكية وتطوير انتاج الدواجن ، وقال أن المنظمة بصدد اعداد دراسة اقليمية شاملة في مجال الدواجن مستعينة بأحدث الخبرات المحلية والدولية لوضع تصور مرحلي يفيد المخططين والمنفذين وأصحاب رؤوس الأموال في تطوير هذه الصناعة •

بيانات رؤساء الوفـود

٣٢ــ استمع المؤتمر الى البيانات التى ألقاها رؤساء الوفود الذين قدموا عرضا لأعمال التنمية الزراعية فى بلادهـم وأدلوا بآرائهم فى مختلف الموضوعات المعروضة على المؤتمر ، وكذلك بيان المدير العام المتعلق بسياسته الجديـدة فى تطوير أعمال المنظمة • (وستنشر بيانات رؤساء الوفود ، بلغاتها الأصلية ، فى ملحق خاص بهذا التقرير) •

٣٣ــ أعرب المؤتمر عن شكره لتونس على استضافته فى أراضيها ، وأبدى اعجابه بالنهضة الحديثة التى تضطلع بهـا الحكومة والشعب فى تونس تحت قيادة فخامة الرئيس الحبيب بورقيبه ، وجهودها الانمائية الملحوظة وخاصة من الناحيـة الزراعية • كذلك رحب المؤتمر بانضمام كل من تونس والمغرب لعضوية اقليم الشرق الأدنى •

٣٤ــ أجمع المؤتمر على تهنئة السيد / ادوار صوما المدير العام للمنظمة وأبدى اعتزازه بتولى مواطن من أبناء المنطقة ادارة المنظمة لأول مرة فى تاريخها •

٣٥ــ ناشد المؤتمر دول الاقليم والدول الصديقة أن تتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة وسائر المنظمات الاقليميـة والدولية الأخرى من أجل اعادة بناء القطاع الزراعى وتعميره فى لبنان حتى يتمكن هذا القطر الشقيق من الخروج سريعـا من محنتـه •

٣٦ــ أعربت الدول الأعضاء عن قلقها الشديد من اختلال التوازن بصورة حادة بين السكان والانتاج الغذائى فى الاقليم، وبينت أن الاقليم يواجه أزمة غذائية شديدة وأنها ستزداد وتتعمق طما بعد عام اذا بقيت نسبة النمو فى الانتاج الغذائـى أقل من نسبة النمو فى عدد السكان • فالمتوقع أن يزداد حجم استيراد الأغذية بشكل واضح خلال السنوات العشـر القادمة وهذا من شأنه أن يعرقل توفير الاستثمارات اللازمة للتنمية ويجعل الغذاء سلاحا سياسيا للضغط على بلاد الاقليم •

٣٧ــ أوضح المؤتمر اهتمامه الكبير باستخدام التكنولوجيا فى الزراعة وذلك لتحقيق مشروعات التنمية الزراعية الأقليـة والرأسية مع ترشيد استخدام مياه الرى اذ توجد مساحات شاسعة فى الاقليم ما زالت قابلة للاستثمار الزراعى كما أن انتـاج الهكتار فى الاقليم أقل بكثير من المعدلات العالمية فى الانتاج •

٣٨ــ أكدت الوفود أهمية العمل على زيادة انتاجية الزراعة وضرورة تنفيذ مشاريع الرى الكبرى مما يزيد من الرقعة المروية ، هذا الى جانب الاهتمام بادارة المزارع كعامل أساسى للنجاح فى النشاط الزراعى ، وتوفير التدريب والتأهيل المهنى علـى مستوى المنتجين الزراعيين حتى يمكن أن يساهموا مساهمة أكثر ايجابية فى زيادة الانتاج والانتاجية • وقد أخذ المؤتمـر علما بالنجاح الذى حققته باكستان فى ادخال التقاوى عالية الغلة مما ساعد على مضاعفة الانتاج •

٣٩ــ بالنسبة للتدريب ، وما يتصل به من بحوث وارشاد ، أكد المؤتمر أهمية الموارد البشرية فى تحقيق التنمية المتكاملة، وركز على البحوث الزراعية التطبيقية بدلا من الأكاديمية مع ضرورة توصيل نتائجها الى الفلاح فى صورة مبسطة عن طريـق المرشدين الزراعيين • وفى هذا الصدد أعربت الوفود عن أهمية التدريب ، وتوفير التجهيزات ورفع كفاءة الأداء فـى المشروعات اذ تستأثر تكاليف الموظفين فى الوقت الحاضر بالنسبة الكبرى من ميزانيات المشروعات •

٤٠ــ أشار المؤتمر الى أهمية الميكنة الزراعية وخصوصا تلك التى تحل محل العمل الحيوانى والعمل البشرى المرهق ، وبذلك يمكن تخصيص الثروة الحيوانية لانتاج اللحوم والألبان وتوفير الأيدى العاملة لأعمال زراعية أكثر انتاجية • وعلى هـذا الأساس يمكن زيادة الانتاج الزراعى بفضل الكفاءة فى أداء العمليات المطلوبة •

٤١ــ أشاد المؤتمر بأهمية التعاون الزراعى باعتباره حركة شعبية لتحقيق التنمية الريفية المتكاملة ، وطالب بضرورة قيام الجمعيات التعاونية الزراعية بأنشطة انتاجية بالاضافة الى أنشطة الخدمات ، وأبدى المؤتمرون اهتمامهم بضمان توافر الائتمان وسهولة وصوله لصغار الزراع بوصفهما عاملين مهمين فى زيادة الانتاج ، ولاسيما بتخصيص نسبة من اجمالى الائتمان لصغار المزارعين تماثل نسبة ما يزرعونه من اجمالى المساحة • وفى هذا الصدد لاحظ المؤتمر تجربة باكستان فى ادخال نظام دفاتر الحساب الجارى ، وذلك الى جانب استخدام الأساليب السليمة فى التخزين والتصنيع الزراعى فى أماكن الانتاج ، وكذلك التسويق لما يشكله من دعامة أساسية لبنية التنمية الزراعية المتكاملة ، ولتنشيط التجارة المتبادلة للسلع الزراعية والغذائية بين دول الاقليم •

٤٢ــ أشارت الوفود الى أهمية تحقيق اصلاح زراعى جوهرى للنهوض بالريف فى سبيل زيادة الانتاج ورفع مستوى جماهير الفلاحين وتحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهية الاقتصادية •

٤٣ــ رأى المؤتمر أن المجهودات التى تبذلها الدول الأعضاء تتطلب استثمارات أكبر ، من داخل هذه الدول ومن خارجها ، لتساعد على دفع معدلات التنمية الى الأمام • وقد رحب المؤتمر بالمجهودات الدولية والاقليمية التى تبذل فى توفير الاستثمارات والتى منها انشاء الصندوق الدولى للتنمية الزراعية ومختلف الصناديق الاقليمية للتنمية • ويرجو المؤتمر أن تحصل هذه الصناديق على دعم واف وأن تخصص جزءا هاما من أموالها لمشاريع التنمية الزراعية الرأسية بالاضافة الى الأفقية منها فى الاقليم •

٤٤ــ كما أعرب المؤتمر عن أمله فى أن تخصص رؤوس أموال الاقليم للاستثمار فى داخل الاقليم نفسه بدلا من استثمارها خارجه ، خاصة وأن الاستثمار فى الزراعة له عائد مجز وله أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية ظاهرة ، كما أبرز المؤتمر طبيعة التكامل بين اقتصاديات دول الاقليم وأعرب عن كبير أمله فى استخدام الطاقات المتوافرة لدى دول الاقليم استخداما كاملا •

٤٥ــ واعترف المؤتمر بأن الوضع السياسى القائم بين الدول المتقدمة والدول النامية يجب أن يكون عادلا ومتوازنا من أجل النهوض بتنمية الدول النامية ، كما لاحظ مؤتمر المكسيك أخيرا • وازاء هذا ، لاحظ المؤتمر أن الزيادة المستمرة فى أسعار السلع الغذائية والسلع المصنعة ومستلزمات الانتاج الزراعى المستوردة من الدول الصناعية قد عاقت برامج التنمية لدى دول الاقليم • وأعرب المؤتمر ، فى هذا الصدد ، عن ضرورة الحد من ارتفاع أسعار هذه السلع لأهميتها الحيوية • وهنا أكد المؤتمر من جديد ضرورة فتح أسواق الدول المتقدمة أمام صادرات الدول النامية وتأمين حصيلة مضمونة لهذه الصادرات ، وحمايتها من تقلبات الأسعار التى لا تستطيع أن تتحكم فيها ، هذا الى جانب ضرورة تحقيق توازن بين أسعار السلع التى تنتجها الدول المتقدمة وتلك التى تنتجها الدول النامية ، مع تنفيذ قرارات المؤتمرات واللقاءات الدولية الأخيرة التى لم توضع بعد موضع التنفيذ اذ أنها تمثل حدا أدنى من تحقيق العدل فى النظام الاقتصادى الدولى الجديد •

٤٦ــ أشار المؤتمر الى ضرورة الاهتمام بتبادل الخبرات والزيارات ونتائج البحوث بين دول الاقليم تحقيقا لتفهم المشروعات القائمة وتبادل المشورة والتنسيق بين الخبراء من دول الاقليم • كما نوه المؤتمر بضرورة العمل على تنفيذ المشروعات التى تحقق التكامل الزراعى بين دول الاقليم •

٤٧ــ وأبرز المؤتمر ضرورة رسم سياسة واضحة للتنسيق بين المنظمة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية وبقية المؤسسات الزراعية والتمويلية والمهنية ، الوطنية منها والاقليمية ، في داخل الاقليم ، وذلك تحقيقا للتنمية الزراعية ٠

٤٨ــ أعرب المؤتمر عن شكره وتقديره للدول الأعضاء بمنظمة الأقطار المصدرة للنفط " الأوبيك " على دعمها القوى للصندوق الدولي للتنمية الزراعية ٠ وشكر دول الاقليم ، التي قدمت ، الى جانب مساهماتها في الصندوق المذكور ، مساهمات أخرى في سبيل التعاون الاقليمي ، مثل مساهمتها في برنامج التعاون بين المنظمة وحكومات دول الشرق الأدنى٠

٤٩ــ أبدى المؤتمر اهتمامه بضرورة استمرار برنامج الأغذية العالمي في تقديم السلع الغذائية كحافز على التنمية وفي حالات الطوارئ ، ورجا أن تزداد مساعدات البرنامج للاقليم ، كما طالب بضرورة توفير الموارد اللازمة له حتى يستمر في تحقيق رسالته البناءة في دول الاقليم ٠

٥٠ــ أيد المؤتمر اتجاه المنظمة للتوسع في استخدام اللغة العربية من أجل زيادة عدد الوثائق والمطبوعات التي تصدر بهذه اللغة وتحقيق نقل التكنولوجيا المتقدمة باللغة العربية ٠

٥١ــ عزز المؤتمر طلب منظمة التحرير الفلسطينية النظر في انضمامها لعضوية اقليم الشرق الأدنى خصوصا وأنها عضو عامل في الجامعة العربية ودول عدم الانحياز والمجموعة الاسلامية ٠ كما أيد المؤتمر طلب مندوب منظمة التحرير الفلسطينية دراسة أوضاع الفلاحين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين لتقديم المساعدات اللازمة لهم والعمل على تقديم معونة اضافية من معونة صندوق الطوارئ للشعب العربي الفلسطيني في لبنان ٠

٥٢ــ أعرب المؤتمر عن تأييده الكامل للسياسة الجديدة التي أعلنها المدير العام ، اذ تبين للمؤتمر أنها ستساعد مساعدة فعالة على أن تلعب المنظمة دورا ايجابيا ، وبسرعة ، في تحقيق التنمية الزراعية بالاقليم ، وأشاد المؤتمر بمكونات هذه السياسة وهي :

- التركيز على زيادة الاستثمارات في المشاريع الزراعية من أجل زيادة الانتاج الزراعي وتحسين الوضع الغذائي والمعيشي لشعوب الدول النامية ،
- انشاء برنامج للتعاون الفني مما يضفي على عمل المنظمة طابعا جديدا من السرعة والمرونة للتجاوب مع الحاجات الملحة للدول الأعضاء ،
- رفع تمثيل المنظمة على المستوى القطري بتعيين ممثلين قطريين بناء على طلب الدول الأعضاء ، على أن يتم اختيارهم بعناية وأن يكونوا مسؤولين أمام المدير العام مباشرة ٠ ويمكن للممثلين القطريين أن يقدموا مساهمة قيمة في سبيل توثيق الصلات بين المنظمة والحكومات وأن يكون لهم دور ايجابي في التنمية الزراعية بالدول التي يمثلون المنظمة فيها ٠
- اعادة النظر في برامج المنظمة بهدف تصحيح التوازن بينها ، والاستعاضة عن الدراسات النظرية والأكاديمية بدراسات واقعية وبرامج عملية تحقق نتائج سريعة على مستوى القطر ، بما في ذلك تدعيم برامج تدريب المزارعين والعاملين في مجالات الزراعة ، ورعاية الحيوان ،والغابات ومصايد الأسماك ٠

ثالثا ــ برنامج التعاون بين المنظمة وحكومات دول الشرق الأدنى

٥٣ــ بحث المؤتمر الوثيقة رقم NERC / 76 / 3 بعنوان " برنامج التعاون بين منظمة الأغذية والزراعة وحكومات دول الشرق الأدنى : الأهداف والاجراءات التى اتخذت والخطط المقترحة للمستقبل" .

٥٤ــ أحيط المؤتمر علما بالمراحل التى قطعها البرنامج والانجازات التى حققها حتى تاريخ انعقاد المؤتمر ، وكذلك المشروعات التى وافقت الدول المانحة على تنفيذها والاعتمادات التى خصصت لها والتى بلغت حوالى ١٥ مليون دولار أمريكى ، منها حوالى سبعة ملايين دولار للمشروعات الاقليمية وحوالى ٨ ملايين دولار للمشروعات القطرية ، وذلك من أصل المبلغ الذى رصدته الدول المانحة لهذا البرنامج وهو ٢٩ مليون دولار .

٥٥ــ أعربت وفود دول الاقليم المستفيدة من مساعدات برنامج التعاون عن بالغ تقديرها وشكرها للدول العربية المانحة ، وأشادت بالدور الهام الذى يمكن أن يلعبه البرنامج فى تمويل مشروعات التنمية فى دول الاقليم ، وأوصت بضرورة استمرار قوة دفع البرنامج ودعمه بالمزيد من الاعتمادات المالية ليؤدى دورا أكبر وأشمل فى خدمة مشاريع التنمية . وأعربت عن رغبتها بأن تحاط علما بمصير المشروعات التى لم تتم الموافقة عليها .

٥٦ــ أكدت وفود الدول المانحة أهمية البرنامج وحرصها على دعمه واستمراره ، تأكيدا للتضامن الاقليمى وحرصا على تحقيق التنمية الزراعية والاقتصادية فى الاقليم ، وحثت على ضرورة الاسراع فى تنفيذ المشروعات المدروسة على الوجه الأكمل وذكرت أنها ستتابع سير البرنامج وتقدمه .

٥٧ــ أعربت الوفود عن ضرورة اقتصار مساعدات البرنامج على دول الاقليم دون غيرها واعطاء الأولوية لمشروعات الدول الأقل نموا والدول الأكثر تضررا ، وبصفة خاصة المشروعات القطرية ذات الطابع الانتاجى والمشروعات الموجهة نحو الاستثمار . وطالبت بعض الوفود التركيز على مشروعات الثروة الحيوانية .

٥٨ــ أكدت الوفود ضرورة الاهتمام بالمشروعات الاقليمية الجارى تنفيذها وكذلك التى وردت فى الوثيقة : NERC فى اطار برنامج التعاون ، والمحافظة عليها ، وطالبت بتذليل الصعوبات التى قد تعترضها . كما طالبت بالاسراع فى تسديد الاشتراكات المترتبة على الدول المساهمة فى هذه المشاريع لتمكين المنظمة من تنفيذها وتحقيق أهدافها المرجوة على الوجه الأكمل .

٥٩ــ أكد المؤتمر على ضرورة الاستعانة بالخبرات المؤهلة وبالكفاءات المتوافرة من دول الاقليم فى ادارة مشروعات البرنامج وتنفيذها .

٦٠ــ لاحظت الدول المستفيدة وجود بعض البطء فى دراسة المشروعات وأكدت ضرورة الاسراع فى الدراسات لسرعة تنفيذ المشروعات .

٦١ــ وأكد المؤتمر رغبته فى عدم تأثر الاعتمادات المخصصة لدول الاقليم ، من المنظمات وبرامج المساعدات الدولية ، وخاصة برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، بل تبقى هذه الاعتمادات دون تخفيض .

٦٢ــ رحب المؤتمر باتجاه المنظمة نحو تفويض المكتب الاقليمى فى ادارة بعض المشروعات الاقليمية التى تمول من هـــذا البرنامج والاشراف عليها • وطالب المنظمة بالعمل تدريجيا على تقوية أجهزتها ، بما فى ذلك المكتب الاقليمى ، بشكـــل يؤهلها لتنفيذ ومتابعة كافة المشاريع الاقليمية والقطرية التى يمولها البرنامج •

٦٣ــ وطالبت الدول المانحة المنظمة بضرورة اطلاعها على كافة البرامج والمشاريع الاقليمية والقطرية المصدقة والمقترحـة مستقبلا ، والاهتمام بالتنسيق بينها وبين الدول المستفيدة والمكتب الاقليمى •

رابعا ــ نحو التنمية الاقليمية وتوجيه الاستثمارات فى الزراعة والتنمية الريفية

البند رقم ٧ (أ و ب) أولويات الاستثمار الزراعى وتجارب وخبرات فى مشروعات الاستثمار :

٦٤ــ ناقش المؤتمر الوثيقة رقم : NERC/76/4 التى تضمنت استعراضا لأولويات الاستثمارات الزراعية وجوانـــب تمويل مشروعات الاستثمار الزراعى بالشرق الأدنى • وأعرب المؤتمر عن تأييده الكامل للنتائج والتوصيات الواردة بهـــذه الوثيقة •

٦٥ــ وافق المؤتمر على ضرورة اسناد الأولوية لزيادة الاستثمارات فى الزراعة لتمكين دول الاقليم من زيادة انتاجهـا الزراعى والغذائى ومن خلق فرص العمل المنتج فى قطاع الزراعة لسكان الاقليم الذين يتزايد عددهم بسرعة •

٦٦ــ استعرض المؤتمر أولويات الاستثمار فى قطاعات الزراعة المختلفة ولاسيما الرى والصرف وشبكاته ، وتنمية الزراعـة المطرية ، والانتاج الحيوانى ومصايد الأسماك ، وتخزين الحبوب ، وانتاج التقاوى ، والغابات والمراعى والصناعـــات الأخرى التى توفر المستلزمات المطلوبة لتكثيف الانتاج الزراعى • وأولى المؤتمر أهمية خاصة للاستثمار فى تحسين الاستفادة من المناطق المطرية الشاسعة فى الشرق الأدنى ومن الموارد البشرية بالاقليم •

٦٧ــ لاحظ المؤتمر أن التمويل الخارجى كان محدودا بالنسبة لجهود الاستثمار الداخلية ولاحتياجات دول الاقليم من الاستثمارات ، ولا زال قاصرا عن احداث معدلات مناسبة للتنمية • ولابد للاقليم ان يعتمد أكثر وأكثر على مصـــادر التمويل الخاصة به ، لاسيما بعد ظهور فرص جديدة للاستثمار فى الزراعة بفضل توافر موارد كافية للاستثمار لدى بعـــض الدول وهيئات التمويل فيه ،من جهة ، ووجود امكانيات زراعية اخرى بالاقليم دون ان تستطيع هذه الدول استغلالها بالقدرات المتاحة لديها ، من جهة اخرى •

٦٨ــ أكد المؤتمر على الأهمية البالغة لتسهيل تدفق الاستثمارات الى الاقليم وذلك عن طريق :

- اختيار المشروعات اللازم تمويلها فى اطار الأولويات وخطط التنمية الوطنية ، وتحديد القطاعات التى يجب أن تعطى لها الأولوية فى مجال الزراعة ،
- التنسيق بين هيئات التمويل المعنية بالتنمية الزراعية فى الاقليم وتجنب الازدواجية واضافة الجهود فى اعـــداد المشروعات ،
- وضع معايير خاصة لتقييم مشروعات الاستثمار فى الزراعة ، نظرا للحاجة الشديدة لتكوين البنية الأساسية المادية والاجتماعية والتنظيمية فى هذا القطاع ، الأمر الذى يتطلب وقتا ريثما تحقق المشروعات النتائج الاقتصاديـــة المرجوة ،

— تعزيز قدرة المنظمة على مساعدة الدول الأعضاء على زيادة الاستثمارات فى قطاع الزراعة وتأييد سياسة المدير العام بدعم مركز الاستثمار بالمنظمة ودعم عمليات تدريب موظفيها العاملين فى هذا المركز ، وذلك لكى يتاح لعدد أكبر من موظفى المنظمة تولى اعداد المشروعات ٠

٦٩ــ لاحظ المؤتمر أن المشاريع الزراعية تستغرق حاليا مدة أطول مما يجب فى اعدادها للتمويل ، لما تقطعه من مراحل طويلة وكثيرة ٠ وقد أكد على ضرورة تقصير هذه المدة واختصار مراحلها حتى يتسنى للدول المستفيدة من التمويل اعداد أكبر عدد ممكن من المشاريع واجتذاب أكبر حجم ممكن من الاستثمارات ٠

٧٠ــ أكد المؤتمر ضرورة تدريب الموظفين المحليين على أعمال اعداد المشروعات وخاصة العمل الميدانى ووضع اقتراحات المشروعات ٠ وأيد بارتياح كبير اقتراح المدير العام بعقد دورة تدريبية اقليمية على اعداد المشروعات للشرق الأدنى فى عام ١٩٧٧ ، وأكد فى نفس الوقت ضرورة قيام المنظمة، بقدر المستطاع، بتقديم المساعدات فى مجال الدورات التدريبية القطرية والاقليمية للفنيين وذوى المسؤوليات المتوسطة الذين يطلب منهم أداء غالبية الأعمال الأساسية المتعلقة باعداد البرامج ، سواء للتمويل من الخارج أو من الموارد المحلية ٠

٧١ــ لاحظ المؤتمر الخبرات المفيدة التى اكتسبتها تونس فى زيادة قدرتها على اعداد المشروعات عن طريق انشاء مؤسسة قومية لمعاونة المصالح الحكومية فى اعداد المشروعات وفى تدريب الموظفين المختارين من هذه المصالح على أعمال المشروعات ٠ وقد أثبتت هذه التجربة قيمة التدريب على المستوى القطرى ، ورحبت تونس باستفادة الدول الأخرى منها فى تدريب موظفيها ٠

٧٢ــ أيد المؤتمر اقتراح المدير العام بأن يتولى مركز الاستثمار بالمنظمة ، بعد تعزيزه ، اعداد المشروعات والتحليل القطاعى والتدريب على اعداد هذه المشاريع وذلك نظرا للخبرة التى اكتسبها هذا المركز خلال السنين الماضية ٠

٧٣ــ طلب المؤتمر من المنظمة ومؤسسات التمويل الاقليمية النظر فى امكانية تمويل الدراسات النوعية اللازمة لاعداد مشروعات الاستثمار ٠

٧٤ــ نظرا للمشكلات الهامة التى واجهتها الحكومات فى مجال تنفيذ المشروعات أيضا ، فقد أثير موضوع امكانية تقديم المساعدة من المنظمة للحكومات الأعضاء فى تنفيذ وادارة مشروعات الاستثمار ٠

البند رقم ٧ (جـ) : امكانيات تنمية الموارد السمكية واستغلالها فى الاقليم :

٧٥ــ تدارس المؤتمر باهتمام الوثيقة التى قدمها المكتب الاقليمى لهذا البند (الوثيقة : NERC/76/5) وأبدى المندوبون اهتمامهم بموضوع الثروة السمكية وارتياحهم لادراجه فى جدول أعمال المؤتمر ومناقشته كبند منفصل ٠

٧٦ــ أعرب المؤتمر عن رغبته فى أن تتبع منظمة الأغذية والزراعة مستقبلا مرونة وسرعة أكبر فى تنفيذ مشروعات الثروة السمكية فى الاقليم حيث أن بعض المشروعات قد أخذت وقتا طويلا فى ابرازها الى حيز الوجود ٠

٧٧ــ أبدى المؤتمر اهتماما بالغا بتأثير التلوث على الانتاج السمكى وأيد ضرورة التنسيق بين دول الاقليم فى هذا المجال لحماية الثروة السمكية فى المنطقة ٠

٧٨ــ اعترف المؤتمر بحاجة دول الاقليم الى المتخصصين فى مصايد الأسماك وطالب باجراء مسح لمعاهد التدريب الحالية القومية والاقليمية لمعرفة مستوى هذه المعاهد وما تحتاجه من دعم والعمل على تقوية الروابط بين المعاهد الموجودة فى الاقليم • وأعرب المؤتمر عن تقديره للدور الذى لعبه المكتب الاقليمى فى انشاء المعهد شبه الاقليمى للتدريب على مصايد الأسماك بالكويت والذى بدأت الدراسة فيه أوائل أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٦ •

٧٩ــ شعر المؤتمر بالحاجة الى ضرورة التوسع فى استغلال الثروة السمكية بالاقليم بعد ثبوت امكانياتها ــ كما هو موضح فى الوثيقة ــ وذلك عن طريق زيادة الاستثمارات فى مجال صيد الأسماك واعطاء الأولوية لتمويل مشاريع مصايد الأسماك من صناديق التمويل الاقليمية وكذلك عن طريقة التنسيق بين دول الاقليم فى مجال تسويق الأسماك •

٨٠ــ وأكد المؤتمرون ضرورة التنسيق بين امكانيات الاقليم وانشاء مشروعات اقليمية مشتركة لاستثمار مصادر الثروة السمكية ، وهذا يستلزم أن تقوم المنظمة بتوفير المعلومات الخاصة بانتاج الأسماك عن طريق اصدار النشرات الدورية والتى تهم دول الاقليم •

٨١ــ لمس المؤتمر أهمية مساهمة الصيادين الحرفيين فى انتاج الأسماك فى المنطقة حيث يوفرون ٣٠٪ من الانتاج العام • ولذلك رأى المؤتمر ضرورة تدعيم هذا القطاع من الصيادين عن طريق القروض والمساعدات المالية والعينية وتوفير الاستقرار والضمان الكافى لهم •

٨٢ــ أعرب المؤتمر عن ضرورة الاهتمام بأبحاث مصايد الأسماك والتعمق فيها حتى يمكن توفير المعلومات اللازمة لتنمية الثروة السمكية فى الاقليم •

٨٣ــ أبدى وفد احدى الدول التى تشترك نشاطاتها بين اقليمى الشرق الأدنى والأقصى رغبة بلاده فى زيادة تعاونها مع المكتب الاقليمى للشرق الأدنى حيث أن وضعها الحالى يؤثر على مدى استفادتها من المساعدات الفنية لهذا المكتب •

٨٤ــ تبين للمؤتمر الأهمية القصوى لما يمكن أن تساهم به المزارع السمكية فى زيادة الثروة السمكية فى الاقليم ، ولذلك أوصى بضرورة التوسع فى انشاء المزارع السمكية وخاصة فى الدول التى تتوافر فيها الامكانيات اللازمة لهذا المصدر الجديد من مصادر الثروة السمكية •

٨٥ــ أعرب المؤتمر عن ضرورة الاهتمام باستغلال البحيرات الصناعية الناتجة من انشاء الخزانات والسدود وكذلك استغلال الأغوار والمستنقعات فى انتاج الأسماك حيث ثبت أن هناك مساحات شاسعة من هذه البحيرات الصناعية يمكن أن تساهم مساهمة فعالة فى زيادة الثروة السمكية بالاقليم • وقد أبدى الأعضاء رغبتهم فى أن تقوم المنظمة بعمل مسح شامل لهذه الموارد فى الاقليم ودراسة امكانيتها فى انتاج الأسماك حتى يمكن اعداد المشروعات القابلة للاستثمار •

٨٦ــ واقترح المؤتمر اقامة مجلس اقليمى للثروة السمكية فى اقليم الشرق الأدنى يكون من بين اختصاصاته ما يلى : تبادل المعلومات والخبرات ، والتنسيق بين دول الاقليم وخاصة فيما بين معاهد البحوث القومية والجامعات ، ووضع خطط البحوث والتدريب وارسال البعثات التدريبية فى مجال مصايد الأسماك ، والتنسيق بين دول الاقليم وتوحيد الجهود المشتركة لحماية الثروة السمكية من التلوث ، واتخاذ الاجراءات لعمل مسح شامل للثروة السمكية لمعرفة التقديرات السمكية المخزونة ، والتنسيق بين دول الاقليم فى تنظيم عمليات صيد الأسماك وخاصة فى المسطحات المائية التى تشترك فى استغلالها عدة

دول ، ووضع قوانين وتشريعات الصيد المنظمة لهذا الاستغلال بدون المساس بمستوى المخزون السمكى ، ووضع سياسة ثابتة للمشروعات الاستثمارية فى الاقليم ، والتنسيق بين دول الاقليم فى مجالات تسويق الأسماك ، ووضع سياسة لتدريب الباحثين والفنيين فى الاقليم على أبحاث الثروة السمكية • ويمكن للمجلس أن يشكل لجانا دائمة تمثل الدول التى تعمل أساطيلها فى صيد نفس المجموعات السمكية وذلك للتشاور وتدارس أفضل الطرق لاستغلال الثروات السمكية المشتركة •

٨٧ــ ونظرا للأهمية القصوى لما يمكن أن تساهم به مصايد أسماك المياه الداخلية فى زيادة الثروة السمكية فى الاقليم اقترح الاستفادة من معهد المصايد الداخلية ، الذى ساهمت المنظمة فى انشائه بباكستان ، لفائدة الاقليم كله •

البند رقم ٧(د) : تنمية الصناعات الزراعية ، بما فى ذلك الصناعات الغذائية ، وامكانيات التعاون الاقليمى فى تسويق المنتجات المصنعة (الوثيقة NERC)

٨٨ ــ أشار المؤتمر الى أهمية الصناعات الزراعية كأداة فعالة فى تحقيق التقدم الاجتماعى والاقتصادى بدول الشرق الأدنى ، وأعرب عن تقديره للمبادرة التى أقدمت عليها المنظمة بدراسة الصناعات الزراعية ببعض دول الشرق الأدنى ، واقترح أن تشمل هذه الدراسة باقى دول الاقليم •

٨٩ ــ ناقش المؤتمر المشكلات والمعوقات التى تواجه تنمية الصناعات الزراعية لاسيما فيما يتعلق بعدم كفاية التنسيق بين القطاعات وعدم التخطيط المناسب بين الانتاج الزراعى والامكانيات الصناعية • كذلك لاحظ المشكلات الأخرى مثل تحديد أسعار المواد الخام والمنتجات النهائية ، وسوء توزيع الموارد بالنسبة لتدريب القوى العاملة وادارتها فى بعض دول الاقليم وعدم توافر المرافق الأساسية أو عدم كفاءتها •

٩٠ــ تدارس المؤتمر أهمية التسويق والاستثمار فى تنمية هذا المجال والمعوقات التى تواجه التسويق لاسيما نقص الدراسات المتعلقة بالأسواق ، وعدم وجود ضوابط ونظم لتحديد الجودة والدرجات والمعايير •

٩١ــ اعترف المؤتمر بضرورة التعاون الاقليمى وخلق التكامل بين دول الاقليم خصوصا فى مجالات الانتاج والتسويق وأساليب توزيع المنتجات المصنعة •

٩٢ــ رأى المؤتمر ضرورة تحقيق التعاون الكامل بين دول الاقليم فى اتباع الاساليب التكنولوجية لتنمية الصناعات الغذائية • وللتغلب على الصعاب المتعلقة بالأيدى العاملة المدربة والمعارف والخبرات الفنية ، أقر المؤتمر اقتراح باكستان باقامة معهد / مركز اقليمى لتوفير التدريب على الادارة ،والتسويق والبحوث التطبيقية فى مجالات الصناعات الزراعية ، ولتحقيق الاستفادة المثلى من خبرات وتجارب جميع الدول ، بما فى ذلك دول الاقليم التى توجد لديها صناعات زراعية متقدمة •

البند رقم ٧(هـ) تنمية الأراضى الحدية من خلال تنمية الغابات وادارة المراعى والزراعة المطرية والتدابير الاجتماعية والاقتصادية

٩٣ــ ناقش المؤتمر الوثيقة NERC/76/7 التى استعرضت دور الغابات وادارة المراعى والزراعة المطرية فى تنمية الأراضى الحدية فى الاقليم ، فى ظل نظام متكامل وفى ضوء بعض الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية • واعتبر المؤتمر أن الأراضى الحدية تعنى الأراضى ذات الانتاجية المنخفضة والتى لها قدرة محدودة وكفاءة منخفضة على الاستفادة من عناصر الانتاج •

٩٤ــ لاحظ المؤتمر أنه لا يوجد حتى الآن حصر تفصيلى للأراضى الحدية فى الاقليم • ونظرا لأنها تتعرض لمشاكل التصحر وتدهور الانتاجية بمعدل يدعو الى القلق ، فقد اقترح المؤتمر سرعة اجراء مسح شامل وحصر لهذه الأراضى والعمل على ايقاف تدهورها • كما اقترح على المنظمة ومكتبها الاقليمى اجراء مزيد من الدراسات فى دول أخرى فى الاقليم ، على أن توفر المنظمة الموارد اللازمة لذلك فى برنامج العمل والميزانية القادمة •

٩٥ــ أحاط رئيس وفد السودان المؤتمر علما بأنه بالرغم مما يتمتع به السودان من عظم الأراضى الصالحة للزراعة ، وغير المستغلة فى الوقت الحاضر ، تنحصر الجهود المبذولة حاليا فى تنمية الأراضى الحدية أساسا فى الغابات ، وبالأخص انتاج الصمغ العربى والمراعى الطبيعية • وأفاد باهتمام بلاده بمشكلة "الزحف الصحراوى"، واستضافة السودان لعقد مؤتمر دولى ينظمه المجلس القومى للبحوث بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمؤسسات الدولية • وفى هذا الصدد يدعو المنظمة للمشاركة فى هذا المؤتمر والاسهام فيه •

٩٦ــ أكد المؤتمر أن العوائق التى تعترض سبيل تنمية الأراضى الحدية كثيرا ما تنشأ عن السياسات الاقتصادية القائمة على سرعة تحقيق أكبر قدر من العائد ، وأن التنمية الناجحة للأراضى الحدية تعتمد على قيام برامج شاملة ومتكاملة تجمع بين الزراعة والغابات والمراعى وتعمل على دعم الانتاج الكلى وتأخذ فى الاعتبار العناصر الاجتماعية والاقتصادية والادارية •

٩٧ــ وأوصى المؤتمر بأن تنمية الأراضى الحدية يجب ألا تكون موضع منافسة بين مختلف استخدامات الأرض ، بل تكون موضع تعاون الجميع وتكامل أدوارهم فى استغلال الأرض للتغلب على الصعوبات البيئية والاجتماعية لتنمية هذه الأراضى ، على أن يتضمن ذلك ايقاف التدهور واستصلاح الأراضى •

٩٨ــ وفيما يخص توصية المؤتمر الاقليمى الثانى عشر بانشاء " معهد اقليمى للزحف الصحراوى وادارة المراعى " ، بهدف توفير المستلزمات التكنولوجية لحل مشكلة التصحر ، فقد علم المؤتمر أن المكتب الاقليمى أوفد بعثة تحضيرية لستة من دول الاقليم لهذا الغرض وقامت بتمويل البعثة ، الجمهورية العربية الليبية ، مشكورة ، وأن التقرير النهائى المتضمن للدراسات والتوصيات الخاصة بانشاء هذا المعهد بالجمهورية العربية الليبية سيوزع قريبا على الدول الأعضاء وعلى المؤسسات المختصة • ولأهمية قيام مثل هذا المعهد فى اقليم الشرق الأدنى أوصى المؤتمر بسرعة انشاء هذا المعهد وربطه بالمعاهد والمراكز المشابهة فى دول الاقليم من حيث التعاون العلمى والتدريب الفنى فى مجالات وقف التصحر واستصلاح الأراضى ، وضرورة انشاء مراكز فرعية فى بعض الدول المتأثرة •

٩٩ــ أعرب المؤتمر عن الحاجة الى التعاون الاقليمى فى جميع ميادين البحوث المتعلقة بتنمية الأراضى الحدية والتدريب وتبادل الخبرات والمعلومات ورحب بامكانيات معهد بشاور للغابات بباكستان ومعهد تنمية الأراضى الحدية فى تونس• وأعرب عن أمله فى أن تكون هذه المراكز ، مع مثيلاتها فى الدول الأعضاء ، مكملة لبرامج البحوث القومية والاقليمية المقترحة للمعهد الاقليمى للزحف الصحراوى وادارة المراعى الذى أعربت الجمهورية العربية الليبية عن رغبتها فى استضافته • كما أعرب المؤتمر عن ضرورة جمع ونشر نتائج البحوث والبيانات العملية المتصلة بتنمية المناطق الحدية التى تم اجراؤها داخل الاقليم وخارجه •

١٠٠ــ أكد المؤتمر دور الغابات ومساهمتها فى تنمية الأراضى الحدية فى الاقليم من حيث توفير الطاقة (حطب الوقود والفحم النباتى) وغيرها من الاحتياجات مثل الأعمدة والخشب المنشور، وكذلك اسهام الغابات فى زيادة غلات المحاصيل والانتاج الحيوانى ، وفى مكافحة التصحر وذلك بزراعة مصدات الرياح والأحزمة الشجرية • وأقترح المؤتمر على الدول الأعضاء

ضرورة الاهتمام بصيانة الغابات الطبيعية واقامة غابات صناعية لانتاج حطب الوقود فى المناطق الحدية تفى باحتياجات السكان المحليين من الطاقة والأخشاب وتصون خصوبة التربة وانتاجيتها وتحافظ على مناطق تجمع المياه وتنظم تدفقها الى الأرض ٠

١٠١ــ أشاد المؤتمر بالتقدم الملموس فى عملية تثبيت الكثبان الرملية التى تحملها الرياح فى دول الاقليم واعتبرها أبرز مساهمة للغابات فى جهود استصلاح الأراضى الحدية وحماية الأراضى الزراعية والواحات وطرق المواصلات وأماكن السكن ٠

١٠٢ــ أكد المندوبون أهمية السيطرة على مياه الأمطار فى المناطق الحدية لتحقيق الفائدة القصوى منها فى انتاج المحاصيل والأعلاف والتشجير ٠ واهتم المؤتمر بضرورة توزيع مراكز المياه السطحية والجوفية فى الأراضى الحدية لتلافى مشكلة تزاحم القطعان وما ينتج عن ذلك من رعى مفرط يتسبب فى تدمير المراعى وفى انخفاض مستوى الانتاج الحيوانى ٠ وفى هذا المجال أشاد المؤتمر بتعاونيات " الحمى " التى أنشأتها سوريا والتعاضديات التى أنشأتها تونس ٠

١٠٣ــ أعرب المؤتمر عن الحاجة الى وضع سياسة وقوانين تنظم الزراعة المطرية فى الأراضى الحدية كما فعلت بعض دول الاقليم ٠ ويوصى المؤتمر بتجنب الحرث فى المناطق التى يقل معدل سقوط الأمطار فيها عن ٢٠٠ ملليمتر ٠

١٠٤ــ رحب المؤتمر بالنتائج الباهرة التى حصلت عليها بعض دول الاقليم التى استعاضت عن الراحة الحولية (الأرض البور) بزراعة بقوليات الأعلاف التى تثبت النتروجين وتبنى التربة وتقلل من انجرافها وتعريتها بالاضافة الى توفير الاعلاف ، ورأى المؤتمر ضرورة التوسع فى استخدام نظام دورة من الحبوب والبقوليات ، وتحقيق تكاملها مع زيادة الانتاج الحيوانى وترشيد استخدام المراعى ٠

البند رقم٧(و): تنمية الموارد البشرية من خلال الاصلاح الزراعى والتنمية الريفية

١٠٥ــ ناقش المؤتمر الوثيقة NERC/76/8 وأبدى ارتياحه وتقديره لتضمين برنامج عمل المؤتمر هذا الموضوع ، لما له من أهمية فى الاسراع بعملية التنمية فى دول الاقليم حيث يعيش حوالى ٧٥ فى المائة من سكان الاقليم فى المناطق الريفية رغم تزايد أهمية باقى القطاعات فى السنوات الأخيرة ٠ وأعرب المؤتمر عن قلقه للتفاوت الكبير فى الأحوال الاجتماعية والاقتصادية بين سكان المناطق الريفية والحضرية مما أدى الى استمرار نزوح سكان الريف الى المدن وخاصة الفئات ذات المقدرة المهنية من الشبان والتى يحرم منها الريف تدريجيا ٠

١٠٦ــ ركز المؤتمر فى مناقشته على أربع قضايا رئيسية هى :

(أ) التفاوت فى البنيان الحيازى بالقطاع الزراعى وتفتت الملكية الزراعية ،

(ب) ضعف قدرة سكان الريف على استخدام الموارد الحديثة ،

(جـ) أهمية المشاركة الفعالة لسكان الريف فى برامج التنمية ،

(د) مشكلات الرعاة والبدو الرحل ٠

١٠٧ــ استعرض المؤتمر برامج الاصلاح الزراعى فى دول الاقليم ، ولاحظ أن الكثير من الحكومات قد طورت برامجها منذ اصدار قوانين الاصلاح الزراعى وأدخلت عليها التعديلات التى اقتضتها ظروف كل دولة لتتمشى مع متطلبات زيادة الانتاج

الزراعى والزيادة السكانية وربط الانتاج الزراعى بالتصنيع بالاضافة الى مساهمة المنتفعين فى عمليات التنمية عن طريق الجمعيات التعاونية • وأكد المؤتمر على أهمية تنظيم الانتاج بمناطق الاصلاح الزراعى وتنويع مصادره وخاصة تعميم التصنيع الزراعى وتشجيع تربية الحيوان •

١٠٨ــ تدارس المؤتمر أنواع الجمعيات التعاونية الزراعية التى أنشئت فى دول الاقليم ، وأخذ علما بنتائج أعمالها ، وأوصى بأن يقوم المكتب الاقليمى باجراء الدراسات وتجميع البيانات عن أنماط الجمعيات التعاونية الزراعية والدور الذى تقوم به فى امداد المزارعين بمستلزمات الانتاج والتسويق وتنظيم العمليات الانتاجية الزراعية • وطالب بأن توزع المنظمة نتائج تلك الدراسات والمعلومات التى يتم تجميعها على دول الاقليم •

١٠٩ــ تعرض المؤتمر لمظاهر وأسباب ونتائج مشكلة تفتت الملكية والحيازات الصغيرة ، وأخذ علما بالاجراءات التى اتبعتها بعض الدول مثل الدورات الزراعية المشتركة ــ تجميع الملكيات المفتتة ــ تكوين الجمعيات التعاونية الانتاجية • ولاحظ أن عملية تجميع الملكيات المفتتة فى وحدات أكبر مكلفة وبطيئة بالرغم من فعاليتها فى تحسين الانتاج الزراعى وتقليل تكلفة الانتاج وتوفير العمالة وتشجيع استخدام الأساليب الحديثة بما فى ذلك الآلات الزراعية • ورأى المؤتمر أن مشكلة تفتت الملكية والوسائل التى اتبعتها الدول لعلاجها من الأهمية بمكان ، ورأى أن تقوم المنظمة بمساعدة الدول الأعضاء فى علاج هذه المشكلة وتجميع خبرات الدول لمعالجة سلبيات التفتت ، ومنع حدوثه مستقبلا ، وتحليل نتائج هذه الدراسات والتشريعات ، ثم توزيع هذه المعلومات على دول الاقليم للتعرف على البدائل التى يمكن الاختيار من بينها لمعالجة هذه المشكلة الحيوية • ولاحظ المؤتمر ارتباط ظاهرة الحيازات الصغيرة والملكيات المفتتة بالضغط السكانى على الأرض الزراعية ونظم الميراث •

١١٠ــ أكد المؤتمر على أهمية تدريب المزارعين من رجال ونساء وشبان وذلك بدعم برامج الارشاد الزراعى وبرامج تنمية دور المرأة الريفية فى الانتاج الزراعى • ولاحظ وجود فجوة كبيرة بين البحوث العلمية ومستوى التعليم الجامعى فى حقل العلوم الزراعية من جانب ومستوى معظم الفلاحين وصغار المزارعين فى ممارستهم لعمليات الزراعة من جانب آخر • وركز على أهمية التدريب على ادارة المزارع واقتصاديات الانتاج • وعبر عن قلقه بالنسبة للاهمال النسبى لتدريب الشبان والمتخلفين عن الدراسة فى الريف ، الأمر الذى لا يشجعهم على البقاء فى الزراعة والاقامة فى المناطق الريفية • ورحب المؤتمر بمبادرة مدير عام المنظمة بانشاء " برنامج التعاون الفنى " الذى أعطى أولوية للتدريب على مستوى القرية • ورأى المؤتمر أن تساعد المنظمة دول الاقليم فى برامج تدريب العاملين فى حقل التنمية الريفية وتدريب الشبان فى الريف على استخدام الموارد الفنية المتاحة بما فى ذلك الميكنة الزراعية والتصنيع الزراعى • ويتضمن ذلك الاهتمام بوسائل الاتصال بالمزارعين وتكاملها مع برامج الارشاد الزراعى • واقترح المؤتمر أن تقوم المنظمة ــ بما لديها من خبرات تجمعت على مدى سنين طويلة ــ بمعاونة دول الاقليم فى الاستفادة من تبادل خبراتها فى ميدان تدريب العاملين والمزارعين بمناطق الاصلاح الزراعى وغيرها من المناطق الريفية وكذلك فى تطوير برامج الارشاد الزراعى •

١١١ــ استعرض المؤتمر برامج اشراك المزارعين وباقى مجموعات سكان الريف فى اتخاذ القرارات التى تعنيهم فى عمليات تنمية المجتمعات الريفية • وأكد المؤتمر أهمية تشجيع التنظيمات الفلاحية للمنتجين الزراعيين على مستوى القرية وحتى على المستوى القطرى • ورأى أن تشجيع تلك التنظيمات والهيئات يساعد المسؤولين عن التخطيط والبرمجة فى تحديد أولويات المشكلات والبرامج التى تهم سكان الريف والتعرف على رغباتهم وآرائهم من خلال الحوار مع قادتهم المحليين •

١١٢ــ نظرا لأن عددا كبيرا من سكان الريف فى الاقليم يعمل فى نشاط رعوى يقوم على التنقل الموسمى ويتبع نظاما تقليديا فى استخدام الأرض بالمناطق الشاسعة ، أكد المؤتمر على أهمية تطوير النظام الرعوى وتكامله مع باقى القطاع الزراعى لزيادة انتاج اللحوم والصوف والجلود • وقد أخذ علما بالدراسة التى تجريها المنظمة عن التطورات الهيكلية الزراعية فى المناطق الرعوية فى السودان والصومال والجمهورية العربية السورية ، وطالب بالاستمرار فى مثل هذه الدراسات على أن تتضمن تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية للرحل والبدو الرحل ووسائل تأمين هذه المجتمعات الرعوية ضد أخطار الجفاف بما فى ذلك برامج التوطين الجزئى وتوفير الموارد المائية والخدمات الائتمانية •

خامسا ــ استعراض الأنشطة الاقليمية

البند رقم ٨ : نتائج اجتماعات المجالس واللجان الاقليمية والاجتماعات الأخرى

والبند رقم ٩ : تقرير عن تقدم المشروعات الاقليمية وتحديد أولويات المشروعات المقبلة واستخدام المؤسسات القومية

١١٣ــ ناقش المؤتمر نتائج اجتماعات المجالس واللجان الاقليمية وسير المشروعات الاقليمية واستخدام المؤسسات القومية وهى الموضوعات المطروحة فى الوثيقة رقم ١٠ • وقد عبر المؤتمر عن تقديره لسير ونتائج المشروعات الاقليمية الجارى تنفيذها وللنتائج التى تم تحقيقها •

١١٤ــ استعرض المؤتمر العديد من المسائل المتعلقة بتنفيذ المشروعات الاقليمية وركز على ما يلى :

(أ) ضرورة الاسراع فى تنفيذ المشروعات التى تمت الموافقة عليها والتى لم يبدأ تنفيذها بعد وذلك من جانب منظمة الأغذية والزراعة ،

(ب) ضرورة سرعة دفع المبالغ المستحقة من جانب الحكومات المعنية ، لتمويل المشاريع الاقليمية المعتمدة ،

(جـ) ضرورة تقييم جميع المشاريع القائمة بطريقة شاملة وتقديم تقرير مفصل عنها فى غضون عام ١٩٧٧ لمناقشته عند انعقاد المؤتمر العام القادم فى روما فى جلسة خاصة لأعضاء الاقليم ،

(د) ضرورة استقلالية المشروعات الاقليمية الممولة من برنامج التعاون بين المنظمة وحكومات دول الشرق الأدنى عن أى مصدر آخر للتمويل ، مع قصر هذه المشروعات على دول الاقليم •

١١٥ــ أبدى المؤتمر اهتمامه البالغ بالمشروع الاقليمى للمياه والتربة متمنيا البدء فورا فى تنفيذه على الوجه الأكمل عقب اجتماع اسلام أباد الذى سيعقد فى ١٨ــ٢٠ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٦ •

١١٦ــ أشاد المؤتمر بالاسهام الذى حققه مشروع تحسين المحاصيل الغذائية الحقلية وانتاجها وخصوصا فى مجال توفير الخبرات ، وتجميع المعلومات ونشرها ، وتوزيع التقاوى المحسنة واجراء التجارب على مختلف المحاصيل الغذائية فى جميع دول الاقليم • واعتبارا لهذه الانجازات الملموسة والمقدرة ، نادى المؤتمر بالاجماع بالعمل على استمرار تمويل هذا المشروع لمرحلة أخرى وطالب المنظمة باتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك •

١١٧ــ أحيط المؤتمر علما بسير مشروع الانتاج الحيوانى والصحة الحيوانية وطالب بضرورة الاسراع فى دفع المستحقات المالية تأكيدا للتعاون الاقليمى ، وقد أشاد المؤتمر بالمجهودات التى بذلها العراق لاستضافة هذا المشروع • وطلب المؤتمر ادراج موضوع تنمية الثروة الحيوانية فى جدول أعمال المؤتمر الاقليمى الرابع عشر •

١١٨ــ عبر المؤتمر عن تقديره للجهود التى بذلت حتى كلل مشروع مركز التدريب على مصايد الأسماك فى الكويت بالنجاح الكبير من خلال العون الذاتى من جميع الدول المعنية • وأشاد بالمجهود الحميد الذى بذلته الكويت فى استضافة هذا المشروع ووضع جميع التسهيلات اللازمة لانجاحه وبدء تنفيذه خلال أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٦•

١١٩ــ ناقش المؤتمر المشروعات الاقليمية الأخرى المعروضة فى الوثيقة NERC/76/10 والمقترحات الجديدة التى أبداها العديد من الوفود أثناء المناقشة لتقوية المعاهد القطرية بغية الارتقاء بها الى مراكز اقليمية •

١٢٠ــ عند مناقشة وثيقة العمل رقم NERC/76/9 طالب المؤتمر بضرورة اعادة انشاء وظيفة الخبير الاقليمى لوقاية النباتات معددا المشاكل الفنية الهامة التى تعترض دول الاقليم فى هذا المجال ، وكذلك انشاء معهد اقليمى للادارة المزرعية ، وانهاء الاجراءات المتعلقة ببدء تنفيذ المشروع الاقليمى للتسويق الزراعى •

١٢١ــ أحيط المؤتمر علما بالمشكلات الأساسية التى تعترض اجتماعات المجالس الاقليمية وأهمها عدم تمثيل العديد من الدول فى اجتماعات هذه المجالس وأوصى الدول الأعضاء بالعمل على تلافيها مستقبلا •

البند رقم١٠ : الأنشطة الدولية التى تهم الاقليم

١٢٢ــ لاحظ المؤتمر بارتياح التقدم المشار اليه فى الوثيقة NERC/76/11 بخصوص الجماعة الاستشارية لانتاج الأغذية والاستثمار ، والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية ، والمركز الدولى للبحوث الزراعية فى المناطق الجافة، وكذلك بخصوص الاتصالات الارشادية فى الريف واسهام المرأة فى التنمية واجراءات متابعة مؤتمر الأغذية العالمى •

١٢٣ــ أعرب المؤتمر عن تقديره العميق للاسهام الهام الذى قدمته سوريا والسودان ، بوصفهما ممثلين لاقليم الشرق الأدنى ، فى أعمال الجماعة الاستشارية لانتاج الأغذية والاستثمار ، وانتخب المؤتمر بالاجماع الأردن عضوا جديدا فى الجماعة الاستشارية لانتاج الأغذية والاستثمار ، وأكد استمرار عضوية السودان فى الجماعة المذكورة لعامى ١٩٧٧و١٩٧٨•

١٢٤ــ أعرب المؤتمر عن تقديره للعمل المتفانى الذى اضطلعت به كل من باكستان ومصر ، بوصفهما ممثلين لاقليم الشرق الأدنى فى الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية • وانتخب المؤتمر بالاجماع العراق وتونس ، كممثلين جديدين لاقليم الشرق الأدنى فى الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية لمدة عامين ابتداء من يناير (كانون الثانى) ١٩٧٧ •

سادسا ــ الشؤون التنظيمية والتشريعية

البند رقم١١ : دعم استخدام اللغة العربية بالمقر الرئيسى للمنظمة والمكتب الاقليمى

١٢٥ــ استعرض المؤتمر المراحل الرئيسية لتطور استعمال اللغة العربية بالمنظمة منذ عام ١٩٦٧[1] وهى : استعمال

(١) بناء على توصية المؤتمر الاقليمى الثامن لمنظمة الأغذية والزراعة بالشرق الأدنى ، الخرطوم ، يناير (كانون الثانى) ١٩٦٧ •

اللغة العربية فى الترجمة الفورية من اللغة العربية واليها أثناء المؤتمر الاقليمى التاسع للشرق الأدنى (بغداد ، سبتمبر (أيلول) ١٩٦٨) ، وفى المؤتمرات الاقليمية اللاحقة ، وكذلك فى اجتماعات مجلس المنظمة واللجنة العامة المنبثقة عنه ، وفى الاجتماعات الفنية التى تعقد داخل اقليم الشرق الأدنى ، وتوفير خدمات الترجمة الفورية الكاملة من اللغة العربية واليها خلال دورات المؤتمر العام للمنظمة الذى يعقد مرة كل عامين ، ووضع برنامج للترجمة التحريرية يتضمن ترجمة ١ر٨ مليون كلمة كل عامين اعتبارا من عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٧٥ ــ ومع ذلك فان حجم العمل الذى تم بالفعل تجاوز كثيرا هذا الرقم ــ والتوسع فى برنامج الترجمة التحريرية بزيادته الى ٥ر٢ مليون كلمة بالنسبة لفترة العامين الجاريين (١٩٧٦ــ١٩٧٧) ، وتوفير خدمات الترجمة التحريرية والفورية منذ عام ١٩٧٤ لمؤتمر الأغذية العالمى ، مجلس الأغذية العالمى ، الهيئة التحضيرية للصندوق الدولى للتنمية الزراعية ، وأخيرا التوسع المطرد فى استعمال اللغة العربية بالمكتب الاقليمى بالقاهرة ــ وهو التوسع الذى ازداد كثيرا بفضل المساهمات الطوعية السخية التى قدمتها لهذا الغرض كل من العراق ، والكويت ، وقطر ، ودولة الامارات العربية المتحدة .

١٢٦ــ ومنذ عام ١٩٦٩ ، أصبحت النسخة العربية من دستور المنظمة والنصوص الأساسية الأخرى متساوية الحجية والقوة مع النسخ الانجليزية ، والفرنسية ، والأسبانية ، وأصبحت اللغة العربية لغة رسمية من لغات المنظمة وذلك بمقتضى القرار رقم ٧١/١٦ الصادر عن المؤتمر العام للمنظمة فى دورته السادسة عشرة (١٩٧١) . وتنص المادة ٤١ من اللائحة العامة للمنظمة حاليا على ما يلى :

" مادة ٤١

اللغـــات

اللغات العربية والصينية والانجليزية والفرنسية والاسبانية هى اللغات الرسمية للمنظمة، واللغات الانجليزية والفرنسية والأسبانية هى لغات العمل ، واللغة العربية هى لغة عمل لأغراض محدودة " .

١٢٧ــ أعرب المؤتمر عن تقديره للمدير العام لقراره بتلبية الرغبة التى أعرب عنها المؤتمر الاقليمى لأفريقيا[٢] ، لتوفير جميع وثائق المؤتمر التالى الذى سيعقد فى فريتاون ، بسيراليونى ، فى نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٧٦ ، وكذلك خدمات الترجمة الفورية والتحريرية من اللغة العربية واليها خلال هذا المؤتمر . وأن المؤتمر الاقليمى للشرق الأدنى يعترف بأن هذا القرار يعد دليلا آخر على تصميم المدير العام على تحقيق التطلعات المشروعة للوطن العربى ، فى حدود الامكانيات والموارد المتاحة . ويلاحظ المؤتمر الاهتمام الشخصى الذى أبداه المدير العام متمثلا فى توسيع برنامج استعمال اللغة العربية ، آخذا فى الاعتبار التوازن اللازم فى الميزانية بين مختلف الأولويات التى وافق عليها مجلس المنظمة والتى أيدها المؤتمر الاقليمى نفسه كل التأييد .

١٢٨ــ وخلال المناقشة التى جرت حول هذه المسألة الهامة ، أكد المؤتمر أن التوسع فى استعمال احدى اللغات القومية يعد ، فى حد ذاته ، من العناصر الأساسية للتنمية ، لأن استعمال هذه اللغة يمكن من حسن التعبير ، والاتصال والتفكير ، ويسهل نقل التكنولوجيا الحديثة الى جميع العاملين فى الزراعة على مختلف المستويات .

---

(١) روزهيل ، موريشس ، ١٩٧٤ .

١٢٩ــ ويرى المؤتمر بالاجماع أن المادة ــ ٤١ الحالية من اللائحة العامة للمنظمة ، يجب أن تعدل للقضاء على أى تمييز بين اللغات الخمس المستخدمة فى المنظمة • فثمة اعتراف فى الأمم المتحدة وفى منظمة الأغذية والزراعة ، منذ وقت طويل ، بأن التمييز السابق بين ما يسمى بـ " اللغات الرسمية " و " لغات العمل " قد تلاشى وفقد كل مغزى عملى له • فلا شك أن استخدام أى لغة من اللغات يخضع لقيود ذات طبيعة عملية ليس من اللازم ذكرها فى لائحة أو مادة تطبق على نطاق عام •

١٣٠ــ وعليه ، يوصى المؤتمر الاقليمى للشرق الأدنى بتعديل المادة ــ ٤١ من اللائحة العامة للمنظمة بحيث تنص على أن اللغات " العربية ، والصينية ، والانجليزية ، والفرنسية ، والأسبانية ، هى لغات المنظمة " • ولقد حان الوقت لتقديم هذا التعديل الى الأجهزة المعنية بالمنظمة لبحثه والموافقة عليه ، لكى يقره المؤتمر العام للمنظمة فى دورته التاسعة عشرة فى عام ١٩٧٧ • ويطلب المؤتمر من المدير العام اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق ذلك •

سابعا ــ بنود ختامية

البند رقم ١٢ : توجيه نشاط المنظمة بالاقليم فى الفترة المقبلة

١٣١ــ تحدث المدير العام المساعد والممثل الاقليمى للشرق الأدنى عن نشاط المنظمة بالاقليم فى الفترة المقبلة مستندا فى ذلك الى السياسة العامة الجديدة التى حددها المدير العام والى ما ركّز عليه المندوبون فى بياناتهم •

١٣٢ــ أعرب المؤتمر عن ترحيبه بسياسة المدير العام الجديد كاطار عام لتوجيه نشاط المنظمة بالاقليم فى الفترة المقبلة وهذه السياسة ترتكز على ثلاثة أعمدة هى : أولا : الاستثمار كأساس للتنمية الزراعية ــ بما يرتبط بذلك من دعم نشاط مركز الاستثمار بالمنظمة ، ثانيا : انشاء برنامج التعاون الفنى الذى سيمكن المنظمة من أن تستجيب لحاجات الدول الأعضاء فى حالات الطوارئ ، وتوفير خدمات خبراء الاستثمار وتدعيم طاقات المؤسسات الوطنية للتدريب على مستوى القاعدة ، وثالثا : تحقيق اللامركزية فى أعمال المنظمة بالتركيز على دعم المكاتب القطرية والاتجاه نحو العمل الميدانى •

١٣٣ــ أكد المؤتمر ضرورة الاهتمام بالدراسات الاستثمارية وتدريب المعنيين بوضع مشاريع الاستثمار ، وتنفيذ هذه ، ومتابعتها وتقييمها ، سواء داخل المنظمة أو بالدول الأعضاء •

١٣٤ــ أعرب المؤتمر عن تأييده الاجماعى لقيام برنامج التعاون بين المنظمة وحكومات دول الشرق الأدنى وطالب بتجنيد طاقات المنظمة للاسراع فى تنفيذ المشاريع التى ستنفذ فى اطاره •

١٣٥ــ أخذ المؤتمر علما بالخطوات التى تمت منذ عام ١٩٦٧ فى مجال ادخال اللغة العربية فى أعمال المنظمة والتوسع فى استعمالها برئاسة المنظمة وعلى المستوى الاقليمى ، وأوصى المؤتمر بتعديل المادة ٤١ من اللائحة العامة للمنظمة لازالة كل قيد على استعمال اللغة العربية ومعاملتها على قدم المساواة مع اللغات الأخرى •

١٣٦ــ وتأكيدا للقضايا التى تناولها المؤتمر ، أقر المؤتمر الاعلان التالى :

اعـــلان تونـــس

ان المؤتمـــــر

اذ يدرك الحاجات الملحة لشعوب الاقليم وخاصة فى تحسين مستوياتها الغذائية والاجتماعية والاقتصادية ،

واذ يشعر بالقلق ازاء عدم التقدم فى اتخاذ تدابير عالمية فعالة لزيادة الانتاج الغذائى ، منذ انعقاد مؤتمر الأغذيـــة العالمى ، ولاسيما أن دول الاقليم تتطلع الى استكمال اجراءات انشاء الصندوق الدولى للتنمية الزراعية ،

واذ يؤكـــد ضرورة اتخاذ الخطوات الملائمة من قبل الجماعة الدولية بما فيها أسرة الأمم المتحدة لوضع نظام اقتصادى دولى على أساس المساواة والاعتماد على النفس والتعاون المتبادل ،

واذ يشـــدد فى هذا الصدد على الأهمية الكبرى للقطاع الزراعى فى تحقيق هذه الأهداف من خلال مساهمته الأساسية فى اقتصاد دول الاقليم وفى تحسين الأوضاع الغذائية والاجتماعية والاقتصادية لشعوبها ،

واذ يذكـــر بالدور القيادى لمنظمة الأغذية والزراعة فى تشجيع الأعمال على المستوى القومى ، الاقليمى ، العالمى ، لتحقيق هذه الأهداف ، وفى مساعدة الدول الأعضاء فى التغلب على المعوقات الفنية والاقتصادية والتنظيمية التى تعرقل التقدم فى طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المناطق الريفية ،

يدعـــو الدول الأعضاء فى الاقليم الى اسناد الأولوية الكبرى للتنمية الزراعية والغذائية ، وخاصة لزيادة الانتـــاج الغذائى ، والى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لهذه الغاية ،

ويشـــدد بهذا الصدد ، على الأهمية الكبرى لاستمرار تدفق الاستثمارات فى الزراعة والغذاء بصورة كافية ، ويلاحظ فى هذا الشأن المساهمة الحيوية والكريمة التى توفرها دول الاقليم ذاتها عن طريق برنامج التعاون للشرق الأدنـــى وكذلك الصندوق العربى للتنمية الاقتصادية ، والصندوق الكويتى ، والصندوق الاسلامى للتنمية والصنـــــدوق السعودى ، وصندوق أبو ظبى للتنمية الاقتصادية ،

ويحـــث الدول الأعضاء ومؤسسات التمويل على مواصلة وتوسيع الاستثمارات فى الزراعة والغذاء وعلى المساعدة فى اخراج الصندوق الدولى للتنمية الزراعية الى حيز الوجود ،

ويدعـــو جميع مؤسسات التمويل فى الاقليم والصندوق الدولى للتنمية الزراعية ، للعمل فى تعاون وثيق مع منظمة الأغذية والزراعة ، فى تحديد واعداد المشاريع الزراعية وتنفيذها عندما يطلب منها ذلك ،

ويؤيـــد تأييدا تاما موافقة مجلس المنظمة فى دورته التاسعة والستين على مبادرة المدير العام المتعلقة بتقوية وتوسيـــع مجالات عمل المنظمة فى الاستثمار والسعى الى اقامة العلاقات المناسبة ووضع ترتيبات العمل وابرام الاتفاقات مـــع مؤسسات التمويل المذكورة أعلاه فى الاقليم ، وكذلك مع البنك الدولى وسائر مؤسسات التمويل الأخرى ، وذلـــك لتلبية حاجات الدول الأعضاء بفعالية أكثر ،

ويؤكد الضرورة الملحة للتغلب على المعوقات الداخلية والخارجية التى تعانيها الدول الأعضاء فى التنمية الزراعية وخاصة التنمية الغذائية والأمن الغذائى العالمى ، والمعونة الغذائية ، والاحتياجات الطارئة وذلك عن طريق المجهود الوطنى والتعاونى العالمى وخاصة بواسطة منظمة الأغذية والزراعة ،

ويرحب فى هذا الشأن ، بقرار مجلس المنظمة فى دورته التاسعة والستين الذى أعرب فيه عن تأييده لاقتراحات المدير العام الشجاعة والحازمة لمساعدة الحكومات الأعضاء على تحقيق هذه الغايات وذلك بجعل برامج المنظمة أكثر توافقا مع الحاجات الحقيقية للدول النامية لزيادة تأثير هذه البرامج فيها ، من خلال التركيز على النشاطات ذات الاتجاه العملى على المستوى القطرى ، وانشاء برنامج التعاون الفنى واعتماد اللامركزية على المستوى القطرى ،

ويعلن مساندته التامة للمدير العام فى جهوده لمتابعة تكييف المنظمة بحيث تتمكن من خدمة الدول الأعضاء على أفضل وجه،

ويتعهد بمواصلة الجهود من قبل الدول الأعضاء فى الاقليم لتعبئة الطاقات البشرية والطبيعية الى أقصى حد فى سبيل مكافحة الجوع والفقر ٠

البند رقم ١٣ : ما يستجد من أعمال

١٣٧ــ لم تعرض أية موضوعات للمناقشة تحت هذا البند ٠

البند رقم ١٤ : موعد المؤتمر الاقليمى الرابع عشر ومكان انعقاده

١٣٨ــ وافق المؤتمر على عقد الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر الاقليمى للشرق الأدنى خلال النصف الثانى من عام ١٩٧٨ ، وفيما يتعلق بمكان انعقاد المؤتمر ، فقد عرضت كل من الجمهورية العراقية والجمهورية العربية السورية استضافة المؤتمر فى دورته الرابعة عشرة ، كما جددت جمهورية قبرص دعوتها السابقة باستضافة المؤتمر ، وقد أخذ المؤتمر علما بذلك على أن يترك الاختيار النهائى للمدير العام بالتشاور مع الدول المعنية ٠

اعتماد التقرير

١٣٩ــ اعتمد المؤتمر مشروع التقرير بعد ادخال بعض التعديلات الطفيفة عليه ٠

اختتام المؤتمر

١٤٠ــ وجه المؤتمر رسالة شكر الى السيد / الهادى نويره الوزير الأول بتونس ، لتفضله بافتتاح المؤتمر ومتابعة مداولاته ٠ وتحدث رئيس وفد سوريا بالنيابة عن مندوبى الدول الأعضاء ، فشكر حكومة الدولة المضيفة وأشاد بالجهد الصادق الذى بذله السيد / حسان بلخوجه ، وزير الفلاحة التونسى ، ومعاونوه فى تنظيم المؤتمر ، كما أشاد سيادته بجهود أمانة المنظمة فى التحضير للمؤتمر وتوفير الخدمات التى ساعدت على انجاحه ٠

١٤١ــ كذلك تحدث الدكتور محمد عبد الله نور ، المدير العام المساعد والممثل الاقليمى للشرق الأدنى ، بالنيابة عن مدير عام المنظمة فشكر تونس ، حكومة وشعبا ، على حسن الاستقبال وكرم الضيافة ، وأعرب عن أطيب التمنيات لها

بالرخاء والتقدم متمنيا الشفاء لرئيسها المجاهد الأكبر الحبيب بورقيبه ، كما شكر الدول الأعضاء لتلبيتها دعوة المدير العام بالاشتراك فى هذا المؤتمر .

١٤٢ــ ثم تحدث السيد / حسان بلخوجه ، وزير الفلاحة التونسى ورئيس المؤتمر ، فشكر المنظمة كما شكر الدول الأعضاء على تلبية الدعوة وعقد المؤتمر الاقليمى الثالث عشر فى تونس .

ثم أعلن سيادته انتهاء الدورة .

موجـز نتائج المؤتمـــر

بيانات رؤساء الوفود

١ــ أن تتعاون دول الاقليم مع منظمة الأغذية والزراعة وسائر المنظمات الاقليمية والدولية الأخرى من أجل اعادة بنـــاء القطاع الزراعي وتعميره في لبنان (الفقرة ٣٥) .

٢ــ التنسيق بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية وبقية المؤسسات الزراعية والتمويلية والمهنية ، الوطنية منها والاقليمية في داخل الاقليم ، وذلك تحقيقا للتنمية الزراعية (الفقرة ٤٧) .

برنامج التعاون بين المنظمة وحكومات دول الشرق الأدنى

٣ــ ضرورة دعم برنامج التعاون بالمزيد من الاعتمادات المالية ليؤدي دورا أعظم في خدمة مشاريع التنمية بالاقليـــم ، واحاطة الدول المستفيدة علما بمصير المشروعات التي لم تتم الموافقة عليها . (الفقرة ٥٥) .

٤ــ ضرورة اقتصار مساعدات البرنامج على دول الاقليم دون غيرها ، واعطاء الأولوية لمشروعات الدول الأقل نموا والـدول الأكثر تضررا ، وبصفة خاصة المشروعات القطرية الموجهة نحو الانتاج والاستثمار (الفقرتان ٥٧ و ١١٤ ــ د) .

٥ــ الاهتمام المستمر من جانب المنظمة بالمشروعات الاقليمية الجاري تنفيذها في اطار برنامج التعاون ، وتذليـــل الصعوبات التي تعترض تنفيذها . واسراع الدول المعنية في تسديد اشتراكاتها. (الفقرات ٥٨ ــ ١١٤ــ أ ، ١١٤ــ ب).

٦ــ الاستعانة بالخبرات والكفاءات المتوافرة من دول الاقليم في ادارة وتنفيذ مشروعات البرنامج (الفقرة ٥٩) .

٧ــ عدم تأثر الاعتمادات المخصصة لدول الاقليم من المنظمات الدولية ، وخاصة برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، بسبـــب برنامج التعاون وبقاء هذه الاعتمادات دون تخفيض (الفقرة ٦١) .

٨ــ أن تعمل المنظمة تدريجيا على تقوية أجهزتها بما في ذلك المكتب الاقليمي للشرق الأدنى ، بشكل يؤهلها لتنفيذ ومتابعة كافة المشاريع الاقليمية والقطرية التي يمولها برنامج التعاون (الفقرة ٦٢) .

نحو التنمية الاقليمية وتوجيه الاستثمارات في الزراعة والتنمية الريفية

٩ــ اسناد الأولوية لزيادة الاستثمارات في الزراعة لتمكين دول الاقليم من زيادة انتاجها الزراعي والغذائي ومن خلق فرص العمل المنتج في قطاع الزراعة لسكان الاقليم الذين يتزايد عددهم بسرعة (الفقرة ٦٥) .

١٠ــ ضرورة تدريب الموظفين المحليين على اعداد المشروعات . وقد رحب المؤتمر باعتزام المدير العام عقد دورة تدريبية اقليمية على اعداد المشروعات بالشرق الأدنى في عام ١٩٧٧ معربا عن تقديره الكبير لذلك (الفقرة ٧٠) .

١١ــ قيام المنظمة ومؤسسات التمويل الاقليمية بالنظر في امكانية تمويل الدراسات النوعية اللازمة لاعداد مشروعـــات الاستثمار (الفقرة ٧٣) .

١٢ــ اجراء مسح لمعاهد التدريب الحالية على مصايد الأسماك بالاقليم ، القومية منها والاقليمية ، لمعرفة مستوى هذه المعاهد وما تحتاجه من دعم (الفقرة ٧٨) .

١٣ــ انشاء مشروعات اقليمية مشتركة لاستثمار مصادر الثروة السمكية ، ولتحقيق ذلك توفر المنظمة المعلومات الخاصة بانتاج الأسماك التى تهم دول الاقليم ، عن طريق اصدار النشرات الدورية (الفقرة ٨٠) ٠

١٤ــ تدعيم قطاع الصيادين الحرفيين فى انتاج الأسماك فى المنطقة عن طريق القروض والمساعدات المالية والعينية (الفقرة ٨١) ٠

١٥ــ التوسع فى انشاء المزارع السمكية واستغلال البحيرات الصناعية الناتجة عن انشاء الخزانات والسدود والأغوار والمستنقعات فى انتاج الأسماك ، وقيام المنظمة بعمل مسح شامل للموارد السمكية فى الاقليم حتى يمكن اعداد المشروعات القابلة للاستثمار والاستفادة من معهد المصايد الداخلية بباكستان (الفقرتان ٨٤ و ٨٥) ٠

١٦ــ اقامة مجلس اقليمى للثروة السمكية فى اقليم الشرق الأدنى (الفقرة ٨٦) ٠

١٧ــ أن تمتد الدراسة التى قام بها المكتب الاقليمى للصناعات الزراعية فى بعض دول الاقليم ، لتشمل باقى الدول (الفقرة ٨٨) ٠

١٨ــ اقامة معهد أو مركز اقليمى لتوفير التدريب على الادارة والتسويق والبحوث التطبيقية فى مجالات الصناعات الزراعية ، وتحقيق الاستفادة المثلى من خبرات وتجارب جميع الدول ، وخاصة دول الاقليم التى توجد بها صناعات زراعية متقدمة (الفقرة ٩٢) ٠

١٩ــ قيام المنظمة باجراء مسح شامل وحصر للأراضى الحدية فى الاقليم والعمل على ايقاف تدهورها ، كذلك اجراء مزيد من الدراسات فى دول أخرى فى الاقليم (الفقرة ٩٤) ٠

٢٠ــ أن تلبى المنظمة دعوة حكومة السودان للمشاركة والاسهام فى المؤتمر الدولى الذى تنظمه بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمؤسسات الدولية والخاص بمشكلة الزحف الصحراوى فى العام القادم (الفقرة ٩٥) ٠

٢١ــ سرعة انشاء " المعهد الاقليمى للزحف الصحراوى وادارة المراعى " وربطه بالمعاهد والمراكز المشابهة فى الاقليم من حيث التعاون العلمى والتدريب الفنى فى مجالات وقف التصحر واستصلاح الأراضى ، وضرورة انشاء مراكز فرعية فى بعض الدول المتأثرة (الفقرة ٩٨) ٠

٢٢ــ أن تتعاون الدول الأعضاء فى جميع ميادين البحوث المتصلة بتنمية الأراضى الحدية وفى التدريب وتبادل الخبرات والمعلومات مع الاستفادة بالمعهدين المعنيين بذلك فى باكستان وتونس ٠ أن تقوم المنظمة بجمع ونشر نتائج البحوث والبيانات العملية المتصلة بتنمية الأراضى الحدية التى تم اجراؤها داخل الاقليم وخارجه (الفقرة ٩٩) ٠

٢٣ــ أن تقيم الدول الأعضاء غابات صناعية لانتاج حطب الوقود فى المناطق الحدية تفى باحتياجات السكان المحليين من الطاقة والأخشاب وتصون خصوبة التربة وانتاجيتها وتحافظ على مناطق تجمع المياه وتنظم تدفقها الى الأرض (الفقرة ١٠٠)٠

٢٤ــ أن تقوم الدول الأعضاء بوضع سياسات وقوانين لتجنب الحرث فى المناطق الحدية التى يقل معدل سقوط الأمطار فيها عن ٢٠٠ ملليمتر ، وأن تتوسع فى استخدام نظام دورة تجمع بين الحبوب والبقوليات (بدلا من الراحة الحولية أو البور) وأن يتم ذلك بشكل متكامل مع زيادة الانتاج الحيوانى وترشيد استخدام المراعى (الفقرتان ١٠٣ و ١٠٤) ٠

٢٥ــ أن تقوم المنظمة باجراء الدراسات وتجميع البيانات عن أنماط الجمعيات التعاونية الزراعية والدور الذى تقوم به فى توفير مستلزمات الانتاج ، والتسويق وتنظيم العمليات الانتاجية الزراعية • وأن توزع نتائج تلك الدراسات على دول الاقليم (الفقرة ١٠٨) •

٢٦ــ أن تقوم المنظمة بتجميع خبرات الدول فى معالجة سلبيات تفتت الملكية • ومنع حدوثه مستقبلا ، وتحليل نتائج الدراسات والتشريعات ثم توزيع هذه المعلومات على دول الاقليم للتعرف على البدائل التى يمكن الاختيار من بينها لمعالجة هذه المشكلة الحيوية (الفقرة ١٠٩) •

٢٧ــ أن تساعد المنظمة دول الاقليم فى برامج تدريب العاملين فى حقل التنمية الريفية وتدريب الشبان فى الريف على استخدام الموارد الفنية المتاحة بما فى ذلك الميكنة الزراعية والتصنيع الزراعى • وأن تقوم المنظمة بمعاونة دول الاقليم فى الاستفادة من تبادل خبراتها فى ميدان تدريب العاملين والمزارعين بمناطق الاصلاح الزراعى وكذلك فى توجيه برامج الارشاد الزراعى لمصلحة الرجل والمرأة (الفقرة ١١٠) •

٢٨ــ أن تستمر المنظمة فى الدراسات التى تجريها عن التطورات الهيكلية الزراعية فى المناطق الرعوية فى بعض دول الاقليم ، على أن تتضمن تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية للرعاة والبدو الرحل ووسائل تأمين هذه المجتمعات الرعوية ضد أخطار الجفاف • (الفقرة ١١٢) •

استعراض الأنشطة الاقليمية

٢٩ــ أن تقوم المنظمة بتقييم جميع المشاريع القائمة وتقديم تقرير مفصل عنها لمناقشته عند انعقاد المؤتمر العام القادم فى روما (نوفمبر / تشرين الثانى ١٩٧٧) فى جلسة خاصة لأعضاء الاقليم (الفقرة ١١٤ ــ جـ) •

٣٠ــ أن تبدأ المنظمة فورا فى تنفيذ المشروع الاقليمى للمياه والتربة عقب اجتماع اسلام أباد المنعقد فى ١٨ــ٢٠ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٦ (الفقرة ١١٥) •

٣١ــ أن تقوم المنظمة باتخاذ الاجراءات اللازمة للعمل على استمرار تمويل مشروع تحسين المحاصيل الغذائية الحقلية لمرحلة أخرى (الفقرة ١١٦) •

٣٢ــ أن تسرع حكومات الدول الأعضاء فى دفع المستحقات المالية فى مشروع الانتاج الحيوانى والصحة الحيوانية ، تأكيدا للتعاون الاقليمى (الفقرة ١١٧) •

٣٣ــ أن تدرج المنظمة موضوع تنمية الثروة الحيوانية فى جدول أعمال المؤتمر الاقليمى الرابع عشر (الفقرة ١١٧) •

٣٤ــ أن تعيد المنظمة انشاء وظيفة الخبير الاقليمى لوقاية النباتات نسبة للمشاكل الفنية الهامة التى تعترض دول الاقليم فى هذا المجال (الفقرة ١٢٠) •

٣٥ــ انشاء معهد اقليمى للادارة المزرعية ، وانهاء الاجراءات المتعلقة ببدء تنفيذ المشروع الاقليمى للتسويق الزراعى (الفقرة ١٢٠) •

٣٦ــ أن تساعد الدول الأعضاء فى تلافى المشكلات الأساسية التى تعترض اجتماعات المجالس الاقليمية ، وأهمها عدم تمثيل العديد من الدول فى اجتماعات هذه المجالس (الفقرة ١٢١) •

٣٧ــ تعديل المادة ــ ٤١ من اللائحة العامة للمنظمة بحيث تنص على أن " اللغات العربية والصينية والانجليزية والفرنسية والأسبانية .. هى لغات المنظمة " ٠وأن يقوم المدير العام للمنظمة باتخاذ الاجراءات اللازمة لتقديم هذا التعديل الى الأجهزة المعنية بالمنظمة لبحثه والموافقة عليه ، لكى يقره المؤتمر العام للمنظمة فى دورته التاسعة عشرة فى عام ١٩٧٧ (الفقرة ١٣٠) ٠

٣٨ــ اعتمد المؤتمر " اعلان تونس " الوارد نصه فى الفقرة ١٣٦ ٠

الملحـــق (أ)

جدول أعمـــال المؤتمـــــر

أولا ـــ المسائل الاجرائية

١ـــ افتتاح المؤتمـــر

٢ـــ انتخاب الرئيس ، ونواب الرئيس ولجنة الصياغة

٣ـــ اقرار جدول الأعمال والجدول الزمنى

ثانيا ـــ بيانات عامـــة

٤ـــ بيان المدير العام

٥ـــ بيانات أخرى من :

(أ) الأمين التنفيذى للجنة الاقتصادية لغربى آسيا ،

(ب) المدير التنفيذى لبرنامج الأغذية العالمى ،

(جـ) المدير العام المساعد والممثل الاقليمى للشرق الأدنى ،

(د) رؤساء الوفود .

ثالثا ـــ برنامج التعاون بين منظمة الأغذية والزراعة وحكومات دول الشرق الأدنى

٦ـــ الأهداف ، والاجراءات التى اتخذت والخطط المقترحة للمستقبل .

رابعا ـــ نحو التنمية الاقليمية وتوجيه الاستثمارات فى الزراعة والتنمية الريفية

٧ (أ و ب) أولويات الاستثمار الزراعى وتجارب وخبرات فى مشروعات الاستثمار .

٧ (جـ) امكانيات تنمية الموارد السمكية واستغلالها فى الاقليم .

٧ (د) تنمية الصناعات الزراعية بما فى ذلك الصناعات الغذائية ، وامكانيات التعاون الاقليمى فى تسويق المنتجات المصنعة .

٧ (هـ) تنمية الأراضى الحدية من خلال تنمية الغابات وادارة المراعى والزراعة المطرية والتدابير الاجتماعية والاقتصادية .

٧ (و) تنمية الموارد البشرية من خلال الاصلاح الزراعى والتنمية الريفية .

خامسا ـــ استعراض الأنشطة الاقليمية

٨ـــ نتائج اجتماعات المجالس واللجان الاقليمية والاجتماعات الأخرى .

٩ـــ تقرير عن تقدم المشروعات الاقليمية وتحديد أولويات المشروعات المقبلة ، واستخدام المؤسسات القومية

(أ) المشروعات الاقليمية ،

(ب) المؤسسات القومية ،

١٠ــ الأنشطة الدولية التى تهم الاقليم :

(أ) تمثيل الشرق الأدنى فى الجماعة الاستشارية لانتاج الأغذية والاستثمار ،

(ب) تمثيل الشرق الأدنى فى الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية ،

(جـ) الاتصالات الارشادية فى الريف ،

(د) الأنشطة التى تمت خلال العام الدولى للمرأة مع التركيز ، بصفة خاصة ، على دور المرأة فى التنمية الريفية ،

(هـ) اجراءات متابعة مؤتمر الأغذية العالمى ٠

سادسا ــ الشؤون التنظيمية والتشريعية

١١ــ دعم استخدام اللغة العربية بالمقر الرئيسى للمنظمة والمكتب الاقليمى ٠

سابعا ــ بنود ختامية

١٢ــ توجيه نشاط المنظمة بالاقليم فى الفترة المقبلة ٠

١٣ــ ما يستجد من أعمال ٠

١٤ــ موعد المؤتمر الاقليمى الرابع عشر للشرق الأدنى ومكان انعقاده ٠

١٥ــ اعتماد التقرير ٠

١٦ــ اختتام المؤتمر ٠

الملحـق ــ ب

قائمة بأسماء المندوبين والمراقبين وأعضاء أمانـــة المنظمة

الدول الأعضـــــاء

أفغانستان

Abdul MAJID
President of Planning Department
Ministry of Agriculture and Irrigation

Ahmed Zia YUSSUF
Deputy Director of UN
Conference Section
Ministry of Foreign Affairs

دولة البحريـــــن

ــ عبد العزيز آل حسن
مدير الزراعـــة

ــ عبد الله أحمد منصور
مسؤول قسم البستنة والارشاد

جمهورية قـــــبرص

Fixos COLOTAS
Minister of Agriculture and
Natural Resources

Andreas PAPASALOMONTOS
Director-General
Ministry of Agriculture and
Natural Resources

Avraam LOUCA
Director of Agriculture Department

جمهورية مصر العربية

- عبد العظيم أبو العطا
  وزير الزراعة والرى
- محب زكـــى
  المشرف العام على مركز البحوث الزراعية
- صلاح العبد
  وكيل أول وزارة الزراعة
- أحمد احسان
  مراقب عام ادارة المنظمات والمؤتمرات الدولية
- حسن نايـل
  سفير مصر بتونس
- ممدوح زكـــى
  مستشار بسفارة مصر بتونس

امبراطورية ايـــــران

Abdollah TAMADDON
Under-Secretary
Ministry of Agriculture and
Natural Resources

Shamshoun MAGHSOUDPOUR
Deputy Director-General
International Relations Department
Ministry of Agriculture and
Natural Resources

Bahman MANSOURI
Permanent Representative of Iran
to FAO

Newzar SERAJ
Director General of Forestry of
Khusistan Province

الجمهورية العراقيـــــة

— حسن فهمى جمعه
وزير الزراعة والاصلاح الزراعى

— سمير عبد الحميد الشاكر
ممثل العراق الدائم
لدى منظمة الأغذية والزراعة

— هشام أيوب صبرى
وكيل وزارة الزراعة والاصلاح الزراعى

— قحطان خلف ابراهيم
مدير عام الهيئة الوطنية لفعاليات
منظمة الأغذية والزراعة فى العراق

— منيب السكوتى
رئيس الدائرة الاقتصادية
المؤسسة العامة للتنمية الزراعية

المملكة الأردنية الهاشمية

— سعيد غـــزاوى
وكيل وزارة الزراعة

— جواد دجانى
مدير الخدمات الزراعية

دولـة الكويـــــت

— حمود يوسف النصف
وزير الأشغال العامة

— أمير معرفـــى
مسؤول العلاقات الفنية الخارجية

— سالم المناعى
وكيل الوزارة المساعد لشؤون الزراعة

- سعدى سليم فروانه
  سكرتير وزير الأشغال العامة

- حسين قبازارد
  خبير بستنـــة

الجمهورية اللبنانيـــة

- جوزيف شامى
  مدير ادارة التصميم الزراعى

- هشام الحاج
  مدير عام الخطة الخضراء

الجمهورية العربية الليبية

- محمد على تبـــو
  وزير الزراعة والاصلاح الزراعى

- محمد خليفه بوكـــر
  مستشار وزير الزراعة والاصلاح الزراعى

- بشير على جمـــوم
  مدير الادارة العامة للاصلاح الزراعى

- بشير المبروك سعيد
  رئيس قسم الاقتصاد الزراعى
  الادارة العامة للتخطيط والمتابعة

- عبد الفتاح عبد الله العاشق
  رئيس المكتب الفنى لوزير الزراعة والاصلاح الزراعى

- سليمان السباعى
  مدير فرع طرابلس لمركز البحوث الزراعية

- نور الدين المقطوف الأمين
  القائم بأعمال المندوبية العامة
  للجمهورية العربية الليبية بتونس

المملكـة المغربيـــة

— محمد ابريـــك
المدير العام للدوان القومى للحبوب والبقول

— تولالى دريســو
مدير المكتب الاقليمى للاستغلال الزراعى بغريب

سلطنة عمـــان

— سالم محمد شعبان
مدير عام الزراعـــة

— محمد رضا حسن
مدير التخطيط والمتابعة

— حسين المحضار
مدير شؤون المناطق

— محمد حسنى
خبير استشارى
وزارة الزراعة

باكستـــــــان

Abdul QAYYUM
Member Federal Land Commission

J.G. KHARAS
Ambassador, Permanent Representative
of Pakistan to FAO

Hidayatulla Anwar HUSSAIN
Ambassador of Pakistan in Tunis

Miam Mumtaz ALI
Agricultural Development Commissioner
Ministry of Food and Agriculture

Wahajuddin Ahmed KERMANI
Secretary, Forestry and Wildlife
Department, Sind

Javaid, M. YAQUB
Director Fisheries Punjab, Lahore

Ikram FAZLI
Secretary, Embassy of Pakistan
in Tunisia

دولـة قطـــــر

- أحمد المنـاع
مدير مكتب وزير الصناعة والزراعة

المملكة العربية السعودية

- عبد المحسن السديرى
الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية
لدى منظمة الأغذية والزراعة

جمهورية الصومال الديمقراطية

- محمد ابراهيم أحمد
وزير الزراعة
- عبد الله عبد الرحمن عبدى
مدير الانتاج والارشاد الزراعى
- على يوسف أحمد
مدير مدرسة العلوم الحيوانية
- عبد القادر حاجى على
مدير عام شركة الأسماك الصومالية
وزارة الأسماك والنقل البحرى
- بازى محمد صوفى
سفير الصومال بليبيـا

جمهورية السودان الديمقراطية

- محمد الشاذلى عثمان
وزير الدولة للزراعة والأغذية والموارد الطبيعية
- حسين محمد حسن
وكيل الوزارة لشؤون الخدمات الزراعية
- ياسين حكيم على
وكيل الوزارة لشؤون الثروة الحيوانية
- حسن أحمد هابش
عميد كلية الزراعة ـ جامعة الخرطوم

الجمهورية العربية السورية

- أحمد قبلان
  وزير الزراعة والاصلاح الزراعى
- عبد الرزاق الحسن
  نائب مدير عام هيئة التنمية الزراعية بوادى الغاب
- هشام الأخرس
  مدير الرى والزراعة
  هيئة تخطيط الدولة
- صلاح الكردى
  مدير الأراضى بوزارة الزراعة والاصلاح الزراعى

الجمهورية التونسيـــة

- حسان بلخوجة
  وزير الفلاحـــة
- محسن بلحاج عمـر
  الممثل الدائم لتونس لدى
  منظمة الأغذية والزراعة بروما
- محمد الفاضل خليل
  ملحق بديوان وزير الفلاحة مكلف
  بالتعاون الدولى
- محمد شريـــف
  رئيس قسم المؤسسات المتخصصة بوزارة الخارجية
- خميس العلوينى
  ادارة الهندسة الريفية
- محمد بحـرى
  المدير الفنى للاتحاد الوطنى للزراعيين
- أغرون عبد الرؤوف
  سكرتير بوزارة الخارجية التونسية

— محمد بن خضـــر
مدير الصيد البحرى

— حفصية حمـــده
مدير الغابات

— تركى عراس
مدير عام الهيد روليكا بوزارة الفلاحة

— هورشانى امام
مهندس أول بوزارة الفلاحة

— منصور عبد السلام
مهندس أول بادارة التخطيط
بوزارة الفلاحة

— أحمد بن عرفـــه
سفير تونس بايطاليا

— سلامه عبد المجيد
مدير عام المعهد القومى للدراسات الزراعية

— صدوق ادريس
مدير المجموعة الفنية للتمور

— توفيق بن رجـــب
مهندس أول بادارة التخطيط

— محمد حجاج صاحبى
مدير معهد المناطق القاحلة

دولة الامارات العربية المتحدة

— حمد عبدالله المطوع
المدير العام
وزارة الزراعة والثروة السمكية

— رفعت مصطفى على
مستشار الثروة السمكية

— محمد بابكر باصندوه
خبير الارشاد الزراعى

- خليل عطايـــا
  خبير الميـــــاه

- منير حسن الليثى
  مسؤول العلاقات الخارجية

الجمهورية العربية اليمنيـة

- محمد الخادم الوجيه
  وزير الزراعة

- على عبدالله الزوم
  مدير عام مكتب الزراعة بالحديدة

- محمد حسين جغمان
  مدير عام التخطيط والاحصاء

- على محمد الثور
  مدير الأبحاث الزراعية بمحطة الأبحاث الزراعية بتعز

- أحمد بن يونس
  خبير منظمة الأغذية والزراعة بالحديدة

جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

- صالح أحمد النينو
  السكرتير الدائم لوزارة الزراعة

- صالح سالم جسّوس
  مدير التنمية الزراعية

- محمد عوض باعامـر
  مدير التخطيط والاحصاء

- محمد سالم عكوش
  رئيس المؤسسة العامة للثروة السمكية

- أحمد على الزبيدى
  مدير الانتاج الزراعى

مراقبـون من دول أعضاء خارج الاقلـــيم

فرنســـا

FRANCE

Paul HALIMI
Chef du Bureau Administrateur Civil
au Ministere de l Agriculture

المملكة المتحـــدة

UNITED KINGDOM

K.G.W. FROST
Secretary, FAO National Committee
Ministry of Overseas Development

الولايات المتحدة الامُريكية

UNITED STATES OF AMERICA

Paul Joseph FINDLEM
Foreign Agricultural Service

H. Charles TREAKLE
Economic Research Service

David M. DAUGHERTY
Deputy Director for Agriculture
Bureau of International Organization Affairs

Floyd J. WILLIAMS
Agricultural Research Advisor
Office of Agriculture
Technical Assistance Bureau
Agency for International Development

دولة الفاتيكان

HOLY SEE

Monseigneur Ferrari TONIOLO
Permanent Observer to FAO

مراقبون من حركات التحريـــر

منظمة التحرير الفلسطينيـــة

نمر حمـــاد

ممثلو الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة

اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا

محمد سعيد العطار
الأمين التنفيذى

عبد العزيز الشربينى
رئيس القسم المشترك
بين اللجنة ومنظمة الأغذية والزراعة

مجلس الأغذية العالمى

WORLD FOOD COUNCIL

Mr. Adel BESHAI
Economist

برنامج الأغذية العالمى

WORLD FOOD PROGRAMME

F.M. USTUN
Director, Resources Management Division

Hallebeek KAREL A.,
Senior Adviser, WFP, Tunisia

برنامج الأمم المتحدة للتنمية

UNITED NATIONS DEVELOPMENT PROGRAMME

J. Richard SYMONDS
UNDP Resident Representative in Tunis

Felix BRUCHER
SAA/FAO Country Representative in Tunis

مكتب العمل الدولى

INTERNATIONAL LABOUR OFFICE

Roger SOUMAILLE
Representative

منظمة الصحة العالمية

WORLD HEALTH ORGANIZATION

M.G. RIOTTE
Acting WHO Representative in Tunis

المجموعة الاقتصادية الأوروبية

EUROPEAN ECONOMIC COMMUNITY

Petrus VAN DER PLAS
Agricultural Expert

البنك الدولى

WORLD BANK

Von SAMSON
Representative

مراقبون من المنظمات الحكومة الدولية

البنك العربى الأفريقى

- محمد يسرى موسى
  مدير البنك

المركز العربى لدراسات المناطق القاحلة والأراضى الجافة

- محمد الخاش
  المدير العام

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

- كمال رمزى ستينو
  المدير العام
- أحمد عبدالله عثمان
  نائب المدير العام

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

- عادل سالم رضوان
  مدير قسم الانتاج الزراعى

المكتب الدولى لأوبئة الحيوان

- محمد الهادى الفرجى

الصندوق العربى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية

- خليل تحسين على
  كبير الأخصائيين الزراعيين

مراقبون من منظمات غير حكومية

الجامعة العالمية للمنتجين الزراعيين

- محمد غديره
  رئيس اتحاد الجامعة
- بن عمار توفيق
  مدير المكتب

الاتحاد الدولي لتنظيم الأبـــوة

Evelyn BAZALGETTE
Research and Evaluation Officer

Mazhoud FATHIA
Ingenieur Agronome

اتحاد المهندسين الزراعيين العرب

- أحمد طلعت عزيز
  أمين عام الاتحاد
- محمد بلحاج عمـــر
  ممثل الاتحاد

الاتحاد العربي للتعاونيات

- عبد الرحمن توكابري
  رئيس التعاضدية للزراعة الآلية بتونس

الاتحاد العالمي لنقابات العمال

- الحســـــن
  ممثل الاتحاد

موظفو منظمة الأغذية والزراعـــة

رئاسة المنظمة

Headquarters

E. SAOUMA	Director-General
H.W. MANDEFIELD	Assistant Director-General, Dept. of General Affairs and Information.
M.H. ABBAS	Senior Officer (Land and Water Policy and Planning)
A. EID	Investment Centre.
S.A. EL SHISHTAWY	Chief, Regional Bureau for Near East and North Africa.
W. MAALOUF	Human Resources, Institutions and Agrarian Reform Division.

المكتب الاقليمـــى

— محمد عبدالله نور	المدير العام المساعد والممثل الاقليمى للشرق الأدنى
— محمد رياض الغنيمى	نائب الممثل الاقليمى
— صلاح الزرقـــــا	المسؤول الاقليمى لمصايد الأسماك
— يحيى غـــــام	منسق برنامج التعاون بين المنظمة وحكومات دول الشرق الأدنى
— سمير ميـــلادى	المسؤول الاقليمى للتغذية
— ن. س. رانضاوا	المسؤول الاقليمى لاقتصاديات التخطيط الزراعى

كبار المستشارين الزراعيين / الممثلون القطريون للمنظمة

— خالد عابـــد	كبير المستشارين الزراعيين / الممثل القطـــرى للمنظمة بالسودان
— أكرم الجاف	كبير المستشارين الزراعيين / الممثل القطرى للمنظمة بمصر
— محمد داود خليفـــة	كبير المستشارين الزراعيين / الممثل القطرى للمنظمة بالعراق
— م. شفيع نيـــاز	كبير المستشارين الزراعيين / الممثل القطرى للمنظمة بايران

أمانـــة المؤتمـــر

— محمد رياض الخنيمي	أمـــين المؤتمـــر
— ج • تدسكـــو	مسؤول شؤون المؤتمر
— خالد حمـــد	المسؤول عن التقرير
— محمد قعيـــب	مسؤول الاعـــلام
— الآنسة اليس مزاوى	الوثائـــق
— سيسيل بيـــاس	المسؤولة عن الترجمة الفورية
— سمير عفيفـــى	المسؤول عن الترجمة التحريرية

الملحق ــ ج

قائمــة بوثائق المؤتمر

NERC/76/1	مشروع جد ول الأعمال
NERC/76/1(a)	المشروع التفصيلى لجد ول الأعمال
NERC/76/2	تقرير الممثل الاقليمى عن نشاط المنظمة فى الاقليم وما تم من أعمال بناء على توصيـــات المؤتمر الاقليمى الثانى عشر
NERC/76/3	برنامج التعاون بين المنظمة وحكومات الشرق الأدنى ــ الأهداف والاجراءات الـــتى اتخذت والخطط المقترحة للمستقبل
NERC/76/4	تجارب وخبرات فى مشروعات الاستثمار
NERC/76/5	امكانيات تنمية الموارد السمكية واستغلالها فى الاقليم
NERC/76/6	تنمية الصناعات الزراعية بما فى ذلك الصناعات الغذائية وامكانيات التعاون الاقليمى فـى تسويق المنتجات المصنعة
NERC/76/7	تنمية الأراضى الحدية من خلال تنمية الغابات وادارة المراعى والزراعة المطرية والتدابير الاجتماعية ــ الاقتصادية
NERC/76/8	تنمية الموارد البشرية من خلال الاصلاح الزراعى والتنمية الريفية
NERC/76/9	نتائج اجتماعات المجالس واللجان الاقليمية والاجتماعات الأخرى
NERC/76/10	تقرير عن تقدم المشروعات الاقليمية وتحديد أولويات المشروعات المقبلة واستخـــــــدام المؤسسات القومية
NERC/76/11	الأنشطة الدولية التى تهم الاقليم
NERC/76/12	دعم استخدام اللغة العربية بالمقر الرئيسى للمنظمة والمكتب الاقليمى
NERC/76/INF Series	
NERC/76/INF/1	نشرة اعلاميـــــة
NERC/76/INF/2	الجدول الزمنى المقترح
NERC/76/INF/3	قائمة موقتة بوثائق المؤتمر

الملحق د ـ ١

بيـــــان

السيد / الهادى نويـــرة

الوزير الأول بتونـــــس

سيدى المدير العام

أصحاب المعالي

أيها السادة

لأول مرة منذ ابعاث منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة يعقد المؤتمر الاقليمي للشرق الأدنى في العاصمـــة التونسية ، ولم يمض سوى ثلاثة عشر شهرا على انخراط تونس في هيئات هذه المجموعة الاقليمية ولجانها .

والواقع أن تونس ظلت الى ذلك الحين تنتمي الى المجموعة الاقليمية الافريقية . ولما كانت تنتمي في الآن نفســه الى مجموعة الشرق الأدنى الكبيرة فانها لم تنفك تتأثر بما يجرى فيها من أحداث وتطورات . ولا غرابة في ذلك فهـــذه البلاد التونسية التي تمثل ملتقى جغرافيا قد صهرتها قرون من التاريخ ، وعجمت عودها أحقاب من الحضارة العربيـــة الاسلامية ، وهيأها وضعها الطبيعي لاستيعاب التيارات التي تتفاعل بها المجتمعات البشرية ، فكانت جسرا يقرب بـــين هؤلاء وأولئك وحلقة ربط واتصال بينهم .

وبصورة أدق فان عمل البلاد التونسية كان ولا يزال مندرجا في نطاق أشمل للتعاون مع بلدان الشرق الأدنـــى ، وذلك في سبيل توسيع مبادلاتنا ، ودعم علاقاتنا ، والتوفيق بين مصالحنا ، وتوفير حاجياتنا المشتركة .

وهو تعاون متعدد الوجوه ، من ابرام اتفاقيات تمويل ، واكتساب مساهمات متنوعة ، وفتح أسواق مالية ، وبـــذل المعونة الفنية وتبادل الخبرات ، الى تكثيف المبادلات التجارية .

واذ تنضم تونس الى مجموعتكم الاقليمية ، فانها تقيم البرهان مرة أخرى على عنايتها بالمشاركة ، الى جانب البلـدان الشقيقة في معركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبالمساهمة الصادقة في ايجاد الحلول للمشاكل التي يواجهها اقتصاد بلداننا ، وخاصة في القطاع الفلاحي .

ومن أجل هذا فانه يطيب لي أن أرحب بكم باسم الحكومة التونسية ، وأن أعبر لكم عن شرفنا وارتياحنا لاحتضـــان مؤتمركم هـــــذا .

أيتها السيدات

أيها السادة

ان البلاد الفقيرة لا يظفر فيها بالتغذية الكافية الا فرد واحد من كل خمسة أفراد ، وأن ثلاثمائة مليون من الأطفـال يعانون نقصا في التغذية . وقد ارتفعت الحاجيات الى الحبوب في البلدان المستوردة لها من خمسة عشر مليون طـــن في ١٩٦٩ـ١٩٧٠ الى تسعة وعشرين مليون طن في ١٩٧٣ـ١٩٧٤ . وأن المقادير الاحتياطية من الحبوب في العالـم لا تكفي الا لاستهلاك ثلاثين يوما ، والحال أن المقدار الاحتياطي الأدنى يقدر باستهلاك خمسة وأربعين يوما . كما أن سرعة

تزايد المنتوجات الغذائيـــــــة كانت خلال الستينات دون سرعة التزايد الديموغرافي في خمسة وأربعين بلـــــــــدا من البلدان النامية ٠

وهذه المجموعة من المعطيات تبين بجلاء مدى المشاكل التي يجابهها القطاع الفلاحي ، والحقيقة أن المتاعـــب التي نلاقيها ليست في الواقع مقصورة على منطقتنا ٠ فالوضع الغذائي العالمي بالرغم من التحسن النسبي الذي طـــــرأ عليه بعد أزمة السنوات الثلاث الأخيرة لا يزال أساسا غير مأمون العواقب ٠ كما أن المستقبل لا يدعو الى الاطمئنان بالنسبة الى البلدان النامية حيث لا يزال الانتاج الغذائي فيها بعيدا عن الكفاية لمواجهة حاجياتها المتزايدة ٠

وليس هذا من باب المغالاة في التشاؤم ، وانما هو تقرير لواقع أليم قاس لا رحمة فيه ٠

على أن انشغالنا بهذا الوضع لا ينبغي أن يفل في عزائمنا فمن شأن المعطيات الحالية أن تكون الحافز لنـــــا على ادراك خطورة الوضع والسعي معا للقضاء على آفات الجوع وسوء التغذية ، وضبط خطة عمل تكون جماعية دولية حقـــا كفيلة بأن تواجه في العاجل والآجل هذا التحدي للبشرية ٠

وقد تجلى هذا الانشغال وهذا الوعي الشامل لحقيقة الوضع في مؤتمر الأغذية العالمي ، وفي الجمعية العامـــة للأمم المتحدة وداخل منظمتنا وكثير من المؤسسات الأخرى ، حيث صدرت سلسلة من النداءات الى المجموعة الدوليـــة ، تدعوها الى التضامن وتوحيد الجهود لحل المشكلة الغذائية في العالم ، كما أن كثيرا من الآراء قد بدأت تنضج في هـذا المضمار لتؤول الى الاجماع حول عدد من الحلول لبعض القضايا المتشعبة والعويصة ٠

فقد ظهر الاتفاق حول هدفين يتعين على الدول ادراكهما للقضاء على الجوع وهما :

- منح الأولوية المطلقة لاستحثاث الزيادة في الانتاج الفلاحي والغذائي وتحسين الانتاجية في البلدان النامية ٠
- الابقاء على المساعدة المالية والتكنولوجية والعينية بل الزيادة في هذه المساعدات المبذولة للبلدان التي هـي في حاجة اليها لانماء اقتصادها ورفع مستوى عيش سكانها ٠

ولست أدعي في هذه الكلمة الوجيزة استقصاء كل الوسائل المتعددة المتنوعة التي يتطلبها تحقيق هذين الهدفين الكفيلين بتمكين الفلاحة من الاضطلاع بمهمتها الجوهرية ، وهي توفير القوت لكافة البشرية ٠

وانما سأكتفي بابداء بعض الملاحظات فيما يتعلق بادراك هذه الغايات الأكيدة وتجسيمها ٠

فلئن كان الهدف الثاني يتوقف أساسا على الارادة السياسية فان الهدف الأول يتوقف بالخصوص على توافر مجموعة من الشروط السابقة أو اللاحقة التي تقتضيها الزيادة الشاملة في نسبة نماء الانتاج الفلاحي والغذائي ٠

ان الحاجة الملحة الى التنمية وتكثيف طاقات الانتاج تفرض توخي الأساليب الفنية المتقنة المتوفرة حاليا ، واستخدام الامكانيات الحديثة ، من بذور منتقاة ، وأسمدة ، ومواد لمقاومة الأوبئة ، وآلات ميكانيكية وأدوات ، واقرار المنشآت ومصالـــح الدعم اللازمة واستعمالها استعمالا ناجعا ، خاصة في مجالات تحويل المنتوجات ، وخزنها وتسويقها وكذلك فيما يتعلـــق بالقروض ، وتلقين الطرائق الجديدة ، والتكوين ، وبعث محيط ريفي ملائم ، الى غـــير ذلك وأحكام استخدام هذه الوسائـل من شأنه أن يمتن ساعد جمهرة الفلاحين ، وأن يكون له أطيب الأثر في الانتاجية وأن يزيد في مقادير أهم المنتوجـــات القوميـــــة ٠

على أني أقصد من ذلك أنه من واجبنا السهر في بلداننا النامية ، على اجتناب التقليد الأعمى لطرائق الانتاج التي نجحت تجربتها في بلدان متقدمة ، قد دخلت بعد في طور مابعد التصنيع وهذا يعني أنه لابد من تعديل هذه الطرائق حتى تصبح متلائمة مع واقعنا أو ربما ضبط طرائق مبتكرة ، تكون مسايرة فعلا لمستوى جهاز الانتاج ولتطوره في بلادنا .

ولكن مفهوم الانتاج ، في عالم يختلف بعضه عن بعض كل هذا الاختلاف ، ويقوم بين أجزائه مايقوم من الحواجز ، انما يؤدي بالطبع الى مفهوم الأسواق . فالمشاكل التي تثيرها المبادرات الدولية كانت ولا تزال الشغل الشاغل للمجموعة الأممية . ولا يكفي تمكين الفلاحة من الوسائل الضرورية لزيادة الانتاج اذا لم يكن ذلك مشفوعا بضمان الأسواق لهذا الانتاج .

ومن هنا تتجلى ضرورة وضع تدابير ملموسة في المستوى الدولي للقضاء على أو للتخفيف من وطأة سياسة التوقي من المنافسة بوصفها حواجز تحول دون اقتحام الأسواق العالمية من طرف المنتوجات الفلاحية والغذائية الصادرة من البلدان النامية للأسواق العالمية . ولضمان أثمان قارة لها ، يظفر المنتجون من ورائها بمقابل منصف لجهودهم .

على أننا نرى أن دعم الاقتصاد الفلاحي ، الذي يجب أن يساير التقدم العلمي والتكنولوجي ، ويتماشى مع فروض الأسواق التي كثيرا ما يستفحل فيها التنافس الذي لا هوادة فيه ، انما هو موكول أساسا الى السياسة القومية التي تسلكها البلدان نفسها وأن على حكومات هذه البلدان أن تضطلع ، دون سواها ، بمسؤولية التنمية بقطاعها الريفي .

وقد أدركت تونس في هذا المجال ، وهي البلد المتجه بطبيعته الى الفلاحة ، مدى هذه المسؤولية . فخصصت الجهود الكبيرة لرسم سياسة فلاحية منسقة ناجعة ، ووضعها موضع التطبيق . وترمي هذه السياسة أولا وبالذات ، الى بعث فلاحة موفرة للأقوات كفيلة بايجاد العمل ، خلاقة للصناعات .

أما الغاية الأساسية فهي تحسين الانتاج الفلاحي من حيث المقدار والنوع ، وتمكين المزارع من القيام بنشاطاته على أحسن وجه والسعي باستمرار لتحسين مستواه .

فالفلاحة تمثل عنصر استقطاب رئيسي لتنمية اقتصادنا وهي تساهم بمقدار الخمس في المنتوج الداخلي الخام ، وتستخدم نصف السكان الذين في سن العمل ، وتستأثر بما يزيد على ١٥ بالمائة من مجموع الاستثمارات التي سوف تبلغ بالنسبة الى المخطط الخماسي المقبل (١٩٧٧ـ١٩٨١) ٤٢٠٠ مليون دينار .

وفي نهاية هذا المخطط الذي يجب أن يؤكد نتائج جهودنا السابقة وأن يوفر لنا منائا شروط الاقلاع الاقتصادي ، تكون تونس قادرة على تحقيق اكتفائها الغذائي فيما يتعلق على الأقل بالمواد الضرورية .

فالخطة التي وضعتها الحكومة ترمي الى ايجاد أطيب الظروف للزيادة في الانتاج الغذائي والفلاحي ، أي في وسط ريفي يتطور باستمرار بفضل مجموعة من التدابير ترمي الى تحسين استثمار منشآتنا الفلاحية ، بتطهير الوضع العقاري وتعبئة المزارعين وتغيير العقليات ، واقامة محيط يطيب فيه عيش القرويين .

ولعل بعض الأمثلة التي نضربها تساعد على ادراك مدى هذه الجهود .

فقد وقع ضبط مجموعة من المشاريع للزيادة في مقدرات الري واستغلالها على أحسن وجه . ومدت شبكات عصرية من القنوات سمحت بتوسيع المساحات السقوية . وصرفت جهود لمقاومة الانجراف ووقف زحف الصحراء . كما يجري تنفيذ عدد من البرامج لتوسيع مساحات زراعة الحبوب والمراعي .

واتخذت الحكومة تدابير تشجيعية عديدة ومتنوعة لحث المزارعين على مضاعفة الجهود في سبيل الزيادة في الانتاج وتحسين الانتاجية • من ذلك اقرار الهياكل الأساسية للانتاج والتسويق وبتوفيروسائل الانتاج ، من مواد وأدوات وتجهيزات مختلفة بأثمان تتحمل الدولة قسطا منها ، وكذلك بذل القروض وتنفيذ سياسة أسعار توفق بين مصالح المنتجين ، ومصالح المستهلكين • ثم أن هنالك برامج للتكوين على مختلف المستويات يتواصل تنفيذها قصد تسديد حاجيات البلاد الى الاطارات الفلاحية المقتدرة ، باعتبار تطور الطرائق ، والتعميم السريع للوسائل التكنولوجية الملائمة ، بغية بعث فلاحة رشيدة •

وقد ظل تكثيف البحوث الفلاحية ، والسعي الحثيث لتلقين الطرائق العصرية مع تقريب ذلك من المزارعين ، موضع عناية مستمرة من طرف السلطات العمومية •

كما أن الأعمال تتواصل لتغيير وجه الوسط الريفي ، وتحسين ظروف العيش في البوادي ، وذلك بشق الطرقات وتعبيدها ، ومد قنوات المياه ، وتعميم النور الكهربائي ، واقرار هيكل أساسي اجتماعي وثقافي يمهد لازدهار سكان الأرياف بالاضافة الى صناعات خفيفة من أجل خلق مواطن الشغل واقرار الشبان في مناطقهم الأصلية •

وسوف يستأثر برنامج التنمية الريفية في فترة المخطط الخامس باستثمارات تبلغ ١٩٠ مليون دينار ، ويشمل كافة ولايات الجمهورية ، كما يمتد داخل كل ولاية الى جميع القرى والمداشر •

وهكذا فاننا عكفنا على تجسيم مبدأ جوهري من مبادئ سياستنا الانمائية ، وهو مبدأ التوازن بين المناطق •

ونحن نعتقد راسخ الاعتقاد أن العمل الانمائي الحقيقي يجب أن يتصف بالشمول ، ويتجنب ابعاث دوائر تعم بالازدهار الى جانب مناطق أخرى متأخرة •

ولذلك فان تنمية الأرياف تتواصل في آن واحد مع تنمية المناطق الحضرية ، يربط بينهما تشارك حركي ، حتى يعم الرفاه تدريجيا كافة طبقات السكان •

على أن عناية الحكومة ببعث الحياة والنشاط في الأرياف ، بفضل التشغيل الذي يعتبر الهدف الأساسي للمخطط وكذلك التكوين المهني وتحسين ظروف العيش ، لا يعني أن المسؤولية في هذا المجال هي من محض اختصاص السلطات العمومية • بل انه يتعين أيضا على مختلف المنتجين أن يتجاوبوا مع جهود الدولة ، في سعيها لتحسين حالهم فيضطلعون بمسؤوليتهم الكاملة في النهوض بالقطاع ، وينظمون صفوفهم لاستثمار الامكانيات العظيمة المتوفرة للأرياف ، ويستجيبون بذلك لفروض المخطط ومقتضيات التطور الاقتصادي •

وهذا التضافر بين جهود الدولة وجهود المواطنين ، سينبعث عنه بدون شك ، مناخ ملائم يكفل أوفر مردود للاستثمارات التي تبذلها الدولة •

على أنه من الواضح أن توجيه الجهد القومي ليس عملا ميسورا ، ذلك أن المسؤولين يواجهون في أغلب الأحيان ضرورة الحسم بين اختيارات شتى هي كلها جديرة بالأولوية • فلا مندوحة لهم — ولو الى حين — من التضحية ببعض البرامج التي يتخلون عنها عن مضض نظرا لضيق حجم الاستثمارات التي يسمح بها الدخل القومي للبلاد •

هذه الضغوط التي تعاني بلواها البلدان النامية على وجه العموم تؤدي بنا حتما الى التعرض الى الأولوية الثانية التي اعترفت المجموعة الدولية بضرورتها لفض مشكلة التغذية في العالم بالنسبة الى السنوات القادمة •

ان مسيرة التنمية تستدعي تكاليف باهظة ، وقد تأكد اليوم أن المساعي القومية لا تكفي وحدها لحل مشاكل الفلاحة .

فالبشرية كلها معنية بالأمر ، وأنه لمن الواجب على كل البلدان ، المتقدمة منها والنامية ، أن تشترك في ضبط سياسة غذائية عالمية ، تعتمدها ، وتسهر على تنفيذها .

ومن هنا تبرز لنا ضرورة المسارعة بتعبئة فوائض الموارد الدولية اللازمة لمساندة جهود البلدان النامية ومساعدتها على ادراك نسبة نماء ذات بال في مجال الانتاج . وهذا مايفرض المضاعفة ثلاث مرات في مقادير الاعانة الأجنبية المبذولة للتنمية الفلاحية والبالغة حاليا مليارا ونصفا من الدولارات سنويا .

وعلينا لتوفير هذه الاعانة الالتجاء الى واهبين جدد ، بالاضافة الى الواهبين التقليديين . وقد أخذت هذه الفكرة فيما يبدو تدخل حيز الواقع بفضل احداث الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الذي تخصص موارده لتمويل المشاريع الفلاحية في البلدان النامية ، حسب شروط خفيفة الوطأة ، وذلك لتحقيق زيادة ملحوظة في الانتاج الفلاحي والغذائي .

ويطيب لي في هذا المجال أن أذكر أن تونس شاركت في وضع اللائحة الثالثة عشرة التي صادق عليها مؤتمر الأغذية العالمي ، وقد ساهمت حسبما خولته اياها امكانياتها وبعناية متواصلة في الاجتماعات الخاصة باحداث هذا الصندوق ، ولا أراني في حاجة الى التذكير بالأطوار التي حفت بميلاده .

ولقد يجدر بنا الاعتراف بأن عددا من الشعوب أصبح يتساءل في كثير من الظروف عما اذا كان لمفهوم مبدأ " التضامن البشري " قيمة أو اعتبار أو لم ينته الى أسماعنا الحديث عن شكل من الهيمنة سلاحه الجوع .

أفلا يبعث على الأسف مايتردد من أصداء حول المناقشات المتعلقة ببذل مليار دولار لتمويل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، في حين أننا نعلم أن العالم يبذل سنويا للتسلح نحو ٣٠٠ مليار دولار أي ٦ بالمائة من المنتوج القومي الخام لكل بلدان العالم .

وعليه فان البلدان النامية ليس لها الا أن ترتاح للمرحلة التي اجتازها اقرار هذه المؤسسة المالية الهامة . ولها أن تفخر بما تم انجازه ، لا سيما وأن بعث هذه المؤسسة لم يكن ليأتي لولا ما أبداه من ارادة سياسية ، وماتحلى به من حزم ، جمع من البلدان النامية تشاركنا اليوم أعمالنا في هذه القاعة ، وأعني بذلك بلدان منظمة منتجي البترول ومصدريه التي سدد صندوقها الى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ٤٠٠ مليون دولار من المجموع الذي ينتظره هذا الصندوق والمقدر بـ ٩٧٠ مليون دولار .

وان انبعاث هذه المؤسسة الجديدة المختصة في صلب الأمم المتحدة يمثل حدثا له أبعاده السياسة والاجتماعية . اذ أنها المرة الأولى التي تتعاون فيها بلدان نامية وبلدان مصنعة هذا التعاون المتين ضمن مشروع متعدد الأطراف له مثل هذه الأهمية . بل ان هياكله الطريفة وتمثيل الأصناف الثلاثة من أعضائه تمثيلا متساويا ـ البلدان النامية المقدمة للاعانة من جهة والبلدان المصنعة من جهة أخرى والبلدان المتمتعة بالاعانة من جهة ثالثة ـ يكسب هذه المنظمة أهمية أكبر ومدلولا أوضح لا سيما اذا لاحظنا أن البلدان النامية تمثل ضمنها أغلبية الثلثين .

وقد لقيت هذه البادرة صدى كذلك على الصعيد الاقليمي ، فكانت النتيجة بالنسبة الى منطقتنا بعث برنامج للتعاون بين منظمة الأغذية والزراعة ودول الشرق الأدنى ، وهذا في نظري عمل بالغ الأهمية ، يعرب عن تعاون اقليمي محمود بات في حيز الامكان .

على أنه لابد أن نعترف أن منطقة الشرق الأدنى التي ننتسب اليها قد خسرت سباق السرعة القائم بين الانتاج والاستهلاك فيما يتعلق بعدد من المواد الغذائية الأساسية أعني الحبوب واللحوم ، والألبان والسكر — وهي مواد نستوردها بأثمان باهظة .

وذلك بالرغم من أن جميع الأسباب الطبيعية والاقتصادية متوفرة في منطقتنا للزيادة في الانتاج بنسبة تفوق زيادة النسل . فالأراضي الخصبة، والموارد المائية الوافرة مسخرة لنا . والسدود العديدة التي تم الاهتداء الى تعيين مواقعها ، والتي تنتظر الانجاز في العراق وسوريا ومصر والمغرب العربي ، في استطاعتها رى مايقارب المليوني هكتار وفي استطاعة السودان بفضل تنمية تربية الأبقار أن يصبح المورد الرئيسي للمنطقة باللحوم والألبان والجلود . ولو أننا انتهجنا الأساليب الجديدة على مستوى أوسع كتجفيف الأراضي والزراعة الجافة لأمكن الحصول على زيادة معتبرة في منتوج الأرض المستغلة حاليا استغلالا منقوصا .

على أن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لابد له أن يتعامل مع المؤسسات الاقليمية والدولية عند ممارسة نشاطه ، وانجاز ما انبعث لأجله ، وهو توفير الاستثمارات الرامية الى التزايد المطرد في الانتاج الفلاحي . فهل نجد له قدوة أحسن من منظمتنا للأغذية والزراعة وهي بمقتضى طبيعتها، الرائد لسائر المؤسسات التي تعالج مشاكل الفلاحة والتغذية .

فقد اكتسبت منظمة الأغذية والزراعة خلال ثلاثين عاما من وجودها كفاءة فنية ، وتجربة لا تنكر في الميدان الفلاحي . فالبلدان النامية كثيرا ماتلتجيء الى نصائحها وكشوفها ، وبرامجها في مجال التكوين . والمشاريع التي حظيت بمساندتها كثيرة وافرة ولنا أن نأمل اليوم أن تبرز نجاعتها أكثر فأكثر وأن يكتسي علمها صبغة مباشرة وأن يزداد كثافة بفضل الاتجاهات الجديدة النابعة من حزم السيد صوما .

ان ماتشهده سياسة منظمة الأغذية والزراعة من تجدد بتوجيهها الى مسالك أكثر تفتحا وجرأة، واكسابها المزيد من المرونة ومن الادراك الدقيق للواقع ، كل ذلك من شأنه أن يمكن هذه المنظمة من الاستجابة لحاجيات البلدان النامية الملحة ، ولما تتطلبه برامجها الانمائية . ونحن ننتظر في هذا المجال من منظمة الأغذية والزراعة القيام بأعمال حاسمة ، لتشجيع الاستثمارات ، وتعبئة رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق المشاريع ، وتوسيع آفاق التعاون الفني . وأنه لمن فائدة منظمة الأغذية والزراعة ، حتى تتوغل في الأوساط الريفية بفضل تعميم اللامركزية ، أن تسند الأولوية للتدخلات العملية .

ولست في حاجة ، وأنا اختم كلمتي هذه ، الى التنويه بالجهود المشكورة التي بذلتها هيئات دولية أخرى لفائدة القطاع الزراعي وأخص بالذكر منها برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، وبرنامج الأغذية العالمي اللذين قدما مساهمة فعالة لتحقيق انجازات عظيمة ، من أجل التنمية ومقاومة سوء التغذية ، وبذل المعونة في الظروف الحرجة .

سيدى المدير العام
أصحاب المعالي
أيتها السيدات
أيها السادة

انكم في هذه الأيام المقبلة ستتناولون بالنقاش العديد من المشاكل الفلاحية التي تهم منطقة الشرق الأدنى • واني واثق من أن أشغالكم ستسير سيرها الحسن وأنها ستتمخض عن نتائج ذات قيمة •

على أن مثل هذه المشاكل تتجاوز بدون شك حدود هذه المنطقة وهي قائمة في جهات أخرى من العالم بحدة مماثلة أو تزيد وهذا مايسمح بالجزم دون تردد بأن خلاصة مداولاتكم سوف يكون لها من الانعكاسات الايجابية ماسيعود بالخير على بلداننا ، كما سيكون لها أبعد الأثر لدى البلدان الأعضاء الآخرين ، باعتبار أهمية التوصيات والاقتراحات التي ستتقدمون بها الى المدير العام للمنظمة الذى يفهم جيد الفهم ــ وهو أصيل هذه المنطقة ــ كل هذه المشاكل ويحرص كل الحرص على أن يظفر لها بأحسن مايمكن من الحلول وأن مقترحاتكم ستساهم بصورة فعالة في ايجاد الحلول لمشكلة التغذية في العالم وهي مسؤولية تضطلع بها المجموعة الدولية بأكملها ، لافرق في ذلك بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية • فالتقدم الذى يعتزم العالم الثالث تحقيقه في مجال التنمية الزراعية ليست الغاية منه تقويض مصالح البلدان المتقدمة بل هو على العكس من ذلك مساهمة ضرورية في تنفيذ تدابير عاجلة منسقة لتحسين آفاق الوضع الغذائي العالمي ، واقرار صيغة أساسها العدل في استغلال خيرات الأرض وتوزيعها •

وفي هذا العالم الذى قد تنقلب فيه المواد الغذائية الى أداة للضغط السياسي أو الى سلاح دعي من باب التفاؤل بسلاح السلم ، يقتضينا الواجب أن ندفع عجلة الرقي بكل مالنا من قوة حتى نوفر للبشرية أسباب مواجهة المستقبل بكل وثوق ونساعد على انجاز عمل يستدعي الصبر والمثابرة من أجل اقامة نظام اقتصادى جديد هو وحده الذى يضمن للبشرية الحياة في عالم أكثر توازن أى تتوافر فيه أسباب البقاء وطيب العيش •

والسلام عليكم ،،،

الملحق د ــ ٢

بيان السيد / ادوار صوما

المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة

السيد الرئيس،

أصحاب المعالي والسعادة،

السادة رؤساء وأعضاء الوفود،

سيداتي، آنساتي، سادتي،

يطيب لي أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير للحكومة التونسية، على تفضلها باستضافة المؤتمر الاقليمي الثالث عشر للشرق الادنى لمنظمة الأغذية والزراعة، وعلى ما تلاقيه في هذا البلد الطيب من حرارة استقبال وكرم ضيافة .

ويشرفني بهذه المناسبة، أن أوجه تحية اعجاب واكبار الى فخامة الرئيس الحبيب بورقيبة، المجاهد الأكبر، الذى كرّس حياته ونذر نفسه لخدمة وطنه وشعبه، وأن أنوّه بشخصية هذا الزعيم الملهم الذى قاد الشعب التونسي في نضاله الطويل في سبيل الاستقلال والسيادة الوطنية، والذى يعتبر بحق في طليعة الروّاد المؤمنين بالسلام وبالحوار بين الشعوب .

ويشرفني أيضا الاشادة بالاهتمام البالغ الذى يوليه فخامته القطاع الزراعي وبرامج التنمية الريفية في سبيل زيادة الانتاج وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، بهدف توفير الرفاهية والسعادة للشعب التونسي العظيم .

وانه ليسعدني أن أتوجه بشكرى الى معالي الوزراء والسفراء وأعضاء الوفود الذين يشاركون اليوم في هذا اللقاء، لما في اسهامهم الشخصي من أهمية في سبيل انجاح هذا المؤتمر، وفي اعطائه الأبعاد الكفيلة بتحقيق تطلعات شعوب المنطقة .

ومما يزيد في سرورى يا سيادة الرئيس، هو تهنئتكم بانتخابكم لرئاسة هذا المؤتمر، الأمر الذى يرسخ يقيني بنجاحه، لما أعهده فيكم من مؤهلات وكفاءات، ولما تتحلون به من دراية وحكمة في توجيه مناقشاته وادارة جلساته .

ومن دواعي سرورى أيضا، أن أرحب بالدكتور محمد سعيد العطار، الامين التنفيذى للجنة الاقتصادية لغربي آسيا، وأن أشكره على حضوره هذا اللقاء، منوها بالأعمال القيّمة التي تقوم بها هذه اللجنة، بقيادته وتوجيهاته الحكيمة، املا استمرار وتوثيق روح التعاون الصادق التي تتسم بها علاقات المنظمة واللجنة في خدمة بلدان المنطقة .

كما أود أن أشيد بالجهود الكبيرة التي تقوم بها المنظمة العربية للتنمية الزراعية وأن أهني مديرها العام معالي الأخ الدكتور كمال رمزى استينو على الانجازات القيّمة التي حققتها هذه المنظمة حتى الآن وبالرغم من حداثة عهدها، وأن أنوه بسياسة التعاون والتنسيق التي تسود علاقات هذه المنظمة ومنظمة الأغذية والزراعة في سبيل التنمية الزراعية .

شعورى اليوم أيها السادة، هو شعور الثقة والاعتزاز، لما أشاهد بين الحضور في هذه القاعة من وجوه كريمة، لأصدقاء أحباء، ولاخوان تربطني بهم أطيب العلاقات ووحدة الغاية والهدف ويجمعني بهم جهاد طويل ورسالة عمر في نضال مشترك في سبيل التنمية الزراعية .

وقد سادني نفس هذا الشعور عندما التقيت في بغداد لسنة خلت بالسادة وزراء الزراعة أثناء انعقاد مجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، وكذلك عند انعقاد المؤتمر العام لمنظمة الأغذية والزراعة في روما .

وهذا الشعور ينبع من الثقة التي أوليتموني اياها ، والتي أسعى دوما الى جعلها في خدمة الزراعة والمزارعين في جميع الدول الاعضاء لاسيما تلك التي هي بحاجة الى معونة المنظمة .

وأود في هذه المناسبة ، أن أعبّر لكم مجددا عن تقديري وشكري لمواقفكم الاخوية مني والتي تجلت في مختلف المناسبات .

ان لهذا المؤتمر، أيها السادة ، أهمية خاصة لكونه ينعقد على مستوى الوزراء وكبار المسؤولين المشرفين على رسم السياسات الزراعية في كافة بلدان المنطقة ، مما يوفر فرصة مناسبة لتبادل الافكار ووجهات النظر، وللاطلاع على خطط التنمية ، وعلى الانجازات المحققة والمرتقبة . وهذا يؤدي الى بلورة الوضع الزراعي والى تحديد القضايا التي يواجهها القطاع الزراعي في كل بلد ، مما يسهل بالتالي اقتراح الحلول المناسبة ، وايجاد التنسيق المجدي في مجال التنمية الزراعية على المستوى الاقليمي وبشكل متكامل .

هذا من جهة ،

ومن جهة أخرى ، فان لقاءنا اليوم هو أول لقاء اقليمي للمنطقة بعد تسلمي مهام المديرية العامة للمنظمة ، يتاح لي خلاله أن أعرض على حضراتكم البرنامج الاصلاحي الجديد الذي رسمته والذي اقترن بموافقة جماعية من قبل المجلس التنفيذي للمنظمة خلال دورته المنعقدة في تموز (يوليو) الماضي .

لقد انبثقت أفكار هذا البرنامج الجديد عن قناعتي التامة بضرورة اعتماد أسلوب الاصلاح المستمر، وبضرورة ادخال تغيير جوهري على مسيرة واستراتيجية المنظمة لجعلها تتجاوز الطرق الروتينية التقليدية التي دفعتها تدريجيا الى الشلل والجمود والغوص في شعارات غير مجدية .

ان المخطط الذي أسعى الى انتهاجه اليوم يتركز على تطوير خلّاق للمنظمة يرمي الى تحقيق انجازات فعلية وبناءة تخدم مصلحة البلدان الأعضاء ، واني مصرّ على اعطاء المنظمة حجما جديدا يجعلها أكثر حركة وديناميكية ، لتكون قادرة على مجابهة الوضع الزراعي والغذائي في العالم ، وعلى تحقيق مستلزمات نظام اقتصادي عالمي جديد مبني على العدالة وتساوي الدول في السيادة وعلى تضامنها ووحدة مصالحها وتعاونها ، ويعمل على ايجاد اطار جديد للعلاقات الاقتصادية بين الدول جمعاء، وخاصة بين الأقطار المتقدمة منها والأقطار النامية ، على أساس مبادئ الكرامة والمساواة في السيادة ليحل محل اقتصاد الغاب الذي لا يسوده شرع ولا قانون .

بذلك نكون قد أعدنا للمنظمة مبررات وجودها وثبتنا استمراريتها .

أيها السادة ،

ان احتياجات البلدان النامية الملحة وخطورة أزمة الغذاء العالمية ، تتطلب اجراءات سريعة وفعالة لزيادة الانتاج الزراعي وتحسين التغذية لرفع المستوى المعيشي لكافة الشعوب .

ولتحقيق هذه الغاية، فانه من الضروري التركيز على زيادة الاستثمارات في تنمية الانتاج الزراعي وايجاد المزيد من رؤوس الاموال لهذه الاستثمارات ، وتشجيع تدفقها والعمل على حسن انسيابها في أقنية المشاريع المجدية •

ان موافقة صناديق التمويل على توجيه رؤوس أموالها نحو الاستثمارات الزراعية مشروطة بوجود مشاريع زراعية موضوعة على أسس سليمة ، ومعدة اعدادا علميا يمكن هذه الصناديق من تقييم هذه المشاريع وتحديد مدى فعاليتها وجدواها الاقتصادية •

ان منظمة الاغذية والزراعة بصفتها المنظمة الرئيسية ضمن أسرة الامم المتحدة التي تعنى بالزراعة والاغذية ولما لها من معرفة دقيقة بالاوضاع الزراعية في البلدان النامية ولخبرتها الواسعة في اعداد المشاريع الزراعية القابلة للاستثمار اكتسبتها من خلال تعاونها لسنين طويلة مع البنك الدولي والمصارف الاقليمية والوطنية وغيرها من مؤسسات التمويل ، ان منظمتنا مدعوة اليوم وأكثر من أي وقت مضى لبذل أقصى ما يمكن أن تقدمه من معونة فنية للدول النامية في حقل الاستثمار وتطويره •

وعلى هذا الأساس فاني عازم على اعطاء الاولوية لدعم امكانات ومؤهلات وخبرات المنظمة في هذا المجال ، وعلى دعم مركز الاستثمار بطاقات اضافية كبيرة لمساعدة الحكومات على تحضير المزيد من المشاريع الزراعية القابلة للاستثمار وعلى اعدادها بشكل يسهل الحصول معه على القروض اللازمة من صناديق التمويل القائمة والمستحدثة •

ولا شك في أن انشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية سيخلق عاملا ايجابيا جديدا له من الفعالية ما يؤمن زيادة الاستثمارات في تنمية الغذاء والزراعة • ان منظمتنا ترحب ترحيبا كبيرا بأنشائه وهي على استعداد تام لأن تلعب دورا حيويا في مساعدة الدول الأعضاء في الحصول على الفوائد المتوخاة منه •

وأود أن أشير بكل فخر واعتزاز، الى أن دول المنطقة المصدرة للنفط قد لعبت دورا رئيسيا في انشاء هذا الصندوق، ويعود اليها فضل المبادرة باقتراح تأسيسه ، كما ساهمت مساهمة كبيرة في تمويله •

وفي نطاق التحدث عن مصادر التمويل ، يسعدني أن أشير الى كبير تفاؤلي وثقتي لتوفر رؤوس الأموال الناتجة عن عائدات البترول في هذه المنطقة والتي بدأت بانطلاقة جريئة في انشاء صناديق تمويل عديدة مثل : الصندوق الاسلامي للانماء، الصندوق الكويتي ، الصندوق السعودي ، صندوق أبو ظبي للانماء الاقتصادي العربي ، الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، المصرف العربي الافريقي ، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي في أفريقيا وغيرها •

ولا بد لي أن أشير بهذه المناسبة الى أن هناك تعاونا وثيقا بين المنظمة وصناديق التمويل هذه ، وبالفعل فان أول كتاب وقعته لدى تسلمي مهام المديرية العامة كان موجها الى كل من الاخوين : عبد اللطيف حمد المدير العام للصندوق الكويتي والى الدكتور صائب جارودي رئيس مجلس ادارة الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية •

ويسرني أن أعلم السادة المندوبين أنني عقدت اجتماعا في أواخر شهر آب — (أغسطس) الماضي في روما مع الدكتور صائب جارودي الذي حضر على رأس وفد لبحث امكانات التعاون بين المنظمة والصندوق العربي • واني أتوخى ظهور نتائج هذا التعاون قريبا •

هذا وقد أجريت مباحثات مع وفد من الصندوق الكويتي قام مؤخرا بزيارة المنظمة ، تناولت امكانات ومجالات التعاون بين الصندوق والمنظمة ، كما بدأت باجراء الاتصالات مع الصندوق الاسلامي للانماء ومع كافة الصناديق الأخرى بغية ايجاد الصيغة الملائمة للتعاون الوثيق المثمر .

وانى آمل في أن تخصص هذه الصناديق جزءا هاما من أموالها لاستثمارها في مشاريع التنمية الزراعية مما يستلزم بالتالي سدالفجوة التي كانت ناتجة حتى اليوم عن عدم وجود مشاريع كاملة الاعداد قابلة للاستثمار .

ادراكا منى لهذا الواقع قررت تدعيم الخبرات المتوفرة لدى المنظمة في حقل الاستثمار، وتعزيز عدد الموظفين المؤهلين، وتعبئة جميع الامكانات في هذا المجال . كذلك قررت اقامة دورة تدريبية لموظفي المنظمة لتدريبهم على تحضير المشاريع الزراعية وفقا لمتطلبات صناديق التمويل ، وسيؤلف هؤلاء الجهاز الأساسي الذى سيتولى تدريب الموظفين الوطنيين .

وفي سبيل هذه الغاية، ستنظم خلال عام ١٩٧٧، بالتعاون مع صناديق التمويل العربية ، دورة تدريبية خاصة للموظفين الوطنيين المسؤولين عن تحضير المشاريع الزراعية في بلادهم، متمنيا أن يحضرها العديد من المشتركين المنتدبين من قبل حكوماتهم .

وفي مجال التمويل أيضا ، لا بد لي من الاشارة الى حدث هام تم في هذه المنطقة ، وهو قيام برنامج التعاون مع الشرق الأدنى . واني أبدى ارتياحي الكلي لهذا البرنامج ، معبرا عن اعتزازى لهذه البادرة الكريمة ، التي تجلت في مساهمة الحكومات الرشيدة في موازنة هذا البرنامج ، بدافع انساني بحت ، وفي سبيل تحقيق غاية نبيلة ألا وهي التنمية الزراعية في بلدان المنطقة ، قارنا اعتزازى هذا بشكرى لكل من هذه الحكومات .

ولا يسعني الا أن أشيد وأنوه بالدور الفعال وبالمبادرة الكريمة التي صدرت عن الراحل العظيم، المغفور له الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود طيّب الله ثراه ، الذى سبق أن تبنى هذا البرنامج وخصص له مبلغ عشرة ملايين دولار .

ومن جهتى ، فقد أوليت هذا البرنامج الاهتمام الكلي ، وحرصت على توفير جميع الامكانات لانجاحه ، وذلك بارسائه على أسس ثابتة ومدروسة واتخاذ الترتيبات الكفيلة لتأمين انطلاقة ناجحة له .

وقد عمدت لهذه الغاية الى عقد اجتماع في روما خلال شهر نيسان (أبريل) الماضي ، حضره ممثلو الحكومات الأعضاء في البرنامج وحرصت على اعطائه أولويات جهودى وجهود معاونى وسائر الموظفين المعنيين به .

وأود هنا أن أؤكد مرة أخرى، ما أعلنته في بياني الافتتاحي عن استعدادى لتعبئة أفضل الخبرات في المنظمة لمساعدة البرنامج ، ولتأمين أقصى التعاون معه ، حتى نتمكن من اختيار موفق للمشاريع ، وتنفيذها على الوجه الأكمل ، وكلنا يعلم أن اختيار المشاريع وتنفيذها هي عملية دقيقة جدا ، تتطلب تعاونا وثيقا بين المنظمة وبين الدول الممولة والمستفيدة .

ويسعدني أن أحيطكم علما بأن هذا البرنامج دخل في مرحلة التنفيذ وحتى تاريخه وافقت الدول على تمويل اثنى عشر مشروعا قطريا تبلغ تكاليفها حوالي ثمانية ملايين دولار، بالاضافة الى تمويل أربعة مشاريع اقليمية تبلغ مساهمة البرنامج فيها ما يقارب ستة ملايين دولار .

وقد قررت اسناد صلاحية ادارة وتنفيذ المشاريع الاقليمية لهذا البرنامج وبصورة تدريجية الى المكتب الاقليمي في القاهرة، حيث بدأ يشرف فعليا على مشاريع المياه والتربة ٠

وفي نطاق تصورى لدور المنظمة، وضرورة اعطائها أبعادا جديدة، وجدت أنه من الضرورى أن توفر لها امكانيات ضمن برنامجها العادى، حتى تتجاوب بطريقة سريعة عملية ومرنة مع احتياجات البلدان النامية في المدى القصير ٠ لذلك قررت انشاء برنامج للتعاون الفني، يهدف الى اعادة اعطاء المنظمة صلاحية تقديم المعونة التي قد تطلبها الحكومات والتي نص عليها ميثاق تأسيسها ٠ ان المنظمة لم تكن تمارس، لسوء الحظ، هذه الصلاحية، وابتعدت عبر السنين عن هذا المفهوم، واعتمدت كليا على برنامج الأمم المتحدة للتنمية وعلى غيره من الموارد الخاصة لتقديم المعونة الفنية للحكومات الأعضاء ٠

ولتدارك هذا الوضع، عمدت ولأول مرة في تاريخ المنظمة، الى انشاء برنامج التعاون الفني هذا وخصصت له في مرحلته الأولى مبلغ ١٨ر٥ مليون دولار جرى تأمينها من صلب الميزانية، وذلك بالرغم من وجود برنامج عمل مقرر وميزانية مصدق عليها ٠

ولا يوجد لهذا المشروع أى مثيل لدى المنظمات الدولية الأخرى وهو يتميز بصورة خاصة بأنه غير مبرمج، يهدف الى تبسيط الاجراءات وتعزيز فعالية النشاطات التي تقوم بها المنظمة مما يساعدها على حرية التحرك والمرونة في العمل ٠

فهذا البرنامج بتقديمه المعونة السريعة الى الحكومة المعنية، وان تكن هذه المعونة متواضعة نسبيا، فانه يساعد على تحقيق فائدة عملية آنية في زيادة الانتاج الزراعي وتحسين أحوال المعيشة بما يفوق قيمة المعونة ذاتها، فهو يلعب في الحقيقة دور المنشط ويزيد من فعالية تنفيذ المشاريع التي هي قيد الانجاز، ويكون له أثر تضاعفي بتسهيله الحصول على موارد اضافية وعلى استثمارات أكبر ٠

ويتيح هذا البرنامج تقديم خدمات عديدة في حالات الطوارئ الناشئة عن تفشي الآفات والأمراض والكوارث الطبيعية، وفي توفير خدمات الخبراء في حقل الاستثمار، وتعزيز طاقة المؤسسات الوطنية في تدريب المزارعين في المناطق الريفية ٠

وقد قررت البدء بمباشرة هذا البرنامج ووضعت له لهذه الغاية معايير خاصة لتطبيق أحكامه تتناول : تحديد المساعدة وشروطها، تحديد مدة المشروع على أن يكون قصير الاجل لا تتعدى مدته السنة الواحدة وحرصت على ايجاد توازن ملائم بين الأقطار المستفيدة منه، آخذا بعين الاعتبار احتياجات البلاد الأقل نموا والأكثر تأثرا ٠

وفي اطار السياسة الجديدة التي رسمتها للمنظمة، والمتعلقة بالاستثمار وببرنامج التعاون الفني، فقد ركّزت على اللامركزية على المستوى الوطني وذلك رغبة مني في ايجاد صلات أوثق وأفيد بين الدول الأعضاء والمنظمة ٠

واللامركزية قضية معقدة، كثيرا ما كانت مدار اهتمام المؤتمرات الاقليمية، وموضوع مزمنا تداولته مرارا المؤتمرات العامة للمنظمة ٠

وعلى ضوء معرفتي بأوضاع المنظمة، وتمرسي الطويل في أعمالها، استقر الرأى على اعتماد الاتجاهين التاليين :

أولا : الحد من تضخم الجهاز المركزى في روما ، على اعتبار أن المجهود الأكثر فعالية انما يجب أن يبذل في الحقل وعلى مستوى البلد المعني •

ثانيا : النهوض بتمثيل المنظمة لدى الدول الأعضاء، وذلك عن طريق تحسين هذا التمثيل وتقويته وزيادة فعاليته •

فمنظمتنا ظلت كما تعلمون غير ممثلة تمثيلا صحيحا لدى الدول الأعضاء، اذ أن هذا التمثيل كان يقتصر على وجود موظف واحد يعمل كمستشار زراعي للممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة للتنمية الذى كان مسؤولا عنه اداريا ومسلكيا • وكانت المنظمة تدفع ثلث راتب هذا الموظف، أما برنامج الامم المتحدة للتنمية فكان يؤمن الثلثين المتبقيين من راتبه ويؤمن له المكتب وكافة المستلزمات الادارية •

وقد جعل هذا الوضع منظمة الاغذية والزراعة بعيدة كل البعد عن التمثيل الكامل والصحيح ، وغير متساوية مع التمثيل المتبع في بعض المنظمات الدولية الاخرى كمنظمة الصحة العالمية التي لديها ما يزيد عن ثمانين ممثلا لدى الدول الأعضاء فيها •

والوضع هذا لم يكن يرضى أحدا لأنه كان يحجب كيان المنظمة الحقيقي • وقد طالبت الحكومات الاعضاء مرارا وألحت تكرارا بضرورة تغيير هذا الوضع وايجاد تمثيل أعم وأكمل للمنظمة في الدول الأعضاء •

واني أعتبر أن وجود ممثل مقيم كفء للمنظمة بمثابة اعادة اعتبار لها ، يمكّنها من استعادة مكانتها ونفوذها لدى الدول الاعضاء ، فوجوده يتيح له معرفة أوضاع القطاع الزراعي في البلد المعنى ومشاكله واحتياجاته ، والاطلاع على خطط التنمية والمشاريع الزراعية ، والمشاركة في تحضيرها اذا أبدت حكومة هذا البلد رغبة في ذلك •

كما أن معرفته بامكانات المنظمة تجعله قادرا على أن يحدد ، بالتشاور مع هذه الحكومة ، الطرق التي تتيح للمنظمة الاسهام الفعال في تنفيذ برنامج التنمية على أكمل وجه •

واني أعتقد أن ممثلي المنظمة لدى الدول الاعضاء سيتمكنون من اقامة صلة جديدة بين البلدان والمكاتب الاقليمية، مما يقوى فعالية أعمال هذه المكاتب ونشاطاتها في التنسيق والمتابعة •

واني أرى أن تطبيق هذا المنهج الجديد سيخلو من انعكاسات سلبية على مهام وصلاحيات المكاتب الاقليمية ، تلك التي لم يطرأ عليها أى تعديل والتي ستتابع أعمالها كالمعتاد وتتولى الاشراف على تنفيذ المشاريع الاقليمية • واني الآن بصدد وضع النصوص التي تحدد طبيعة علاقات المكاتب الاقليمية بهؤلاء الممثلين، آملا انجازها خلال الأشهر القليلة القادمة • وأود في هذه المناسبة القول ، بأن هذا الاسلوب متبع حاليا في منظمات دولية عدة ، كمنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة اليونسكو •

وفي نطاق النهج الجديد الذى رأيت أن تسير فيه المنظمة ، عمدت الى اجراء مراجعة للبرامج يكون من شأنها تصحيح التوازن والبعد بها عن الدراسات النظرية والاكاديمية البعيدة التحقيق ، لتحويلها الى دراسات واقعية واجراءات عملية قصيرة الأجل ، للحصول على نتائج سريعة على مستوى البلد ، وزيادة التدريب للمزارعين في المناطق الريفية •

ان الافكار والمقترحات التي عرضتها عليكم تعكس رغبتي الصادقة في أن تكون المنظمة على تجاوب تام مع رغبات ومتطلبات الدول الاعضاء • وجلّ ما اسعى اليه هو اعادة الاعتبار للمنظمة لتتمكن من أخذ أبعاد جديدة في عملها ، تجنبها أن تصبح " أكاديمية زراعية " وتحول دون انشاء أجهزة جديدة رديفة لها ، مثلما حصل خلال انعقاد مؤتمر الاغذية العالمي ، حيث تقرر انشاء جهاز جديد عوضا عن الاستعانة بمنظمتنا •

وحتى أتمكن من تحقيق كل ذلك ، لا بد لي أولا الاستعانة بمعاونين وبموظفين أكفاء ، آملا أن أوفق في تسميتهم في القريب العاجل لملء المراكز الشاغرة ، كي تصبح الطاقات المتوفرة في المنظمة مكتملة وفي أوج فعاليتها •

وعلّي ثانيا طلب مؤازرة ومساعدة الدول الأعضاء في سبيل تحقيق الاصلاحات المرجوة ، لأن تجاوبكم معي ومؤازرتكم لي هي ضرورة أولية لأي عمل بناء وناجح ، فالمنظمة هي أنتم والمنظمة هي لكم •

أيها السادة ،

لقد حان الوقت لكي تشق التنمية الزراعية طريقها الى هذه المنطقة العزيزة التي هي بأمس الحاجة الى انطلاقة قوية في هذا المجال •

واني أعتقد أن مستقبلها وازدهارها مرهونان الى حد كبير بالقطاع الزراعي وتنميته • فالامكانات موجودة ، والموارد الطبيعية كبيرة ، والطاقات البشرية لا حد لها ، والمؤهلات الفنية تزداد سنة بعد سنة عددا وخبرة • أما الموارد المالية فقد أصبحت متوفرة •

فلنعمل سويا ، ولنخض معا معركة تحد ضد التخلف والفقر وسوء التغذية ولتتضافر جهودنا ، ولنتعاون مخلصين في سبيل تحقيق أنبل وأفضل غاية انسانية ووطنية ألا وهي الرخاء والسعادة لشعوبنا •

والسلام عليكم •

الملحق د ــ ٣

بيان الدكتور محمد عبد الله نور

المدير العام المساعد والممثل الاقليمي بالشرق الأدنى

السيد رئيس المؤتمر،

السادة الوزراء ،

ان جمعنا اليوم في بلادكم يا سيدى الرئيس له عمق حضارى رائع في اطار اقليم يختزن، في آن واحد ، أعرق تراث انساني سجله تاريخ البشرية • نجتمع اليوم في تونس التي كان لها نصيب موفور في بناء ذلك التراث الزاخر أمام تحديات خارجية بالغة الجبروت • فهي التي أعطت لنا من عظماء التاريخ عقبة بن نافع ، مؤسس مدينة القيروان وجامعها العتيق وفاتح المغرب كله حتى المحيط ، ومن عباقرة السياسة والفكر والفلسفة العلامه ابن خلدون، ثم هي اليوم تعطينا من جبابرة النضال الزعيم الرئيس الحبيب بورقيبة رائدا لتونس بعد أن تحدى قوى الاستعمار الشرسة، محررا لأرضها وقائدا ملهما في تطورها المعاصر •

فيشرفني يا سيدى الرئيس أن أحيي تونس شعبا وحكومة ورئيسا ، شاكرا لها حسن الضيافة، مرحبا بانضمامها لأسرة اقليم الشرق الأدنى • فقد كانت هى الرائدة من دول المغرب العربي ، فجاء انعقاد مؤتمركم الاقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة لأول مرة في هذا الجزء من اقليمنا حدثا تاريخيا ورمزا صادقا لأعظم أهداف التعاون والتآزر نحو تحقيق النمو الاقتصادى والاجتماعي في خدمة هذا الاقليم وأهل ريفه •

وان سبقت تونس في هذا المضمار فقد لحقت بها المملكة المغربية الى عضوية اقليم الشرق الادنى • فمرحبا بالمملكة المغربية وبوفدها الكريم •

سيداتي سادتي •••

انه لدين علينا ونحن نجتمع في أرض تونس الخضراء أن نحيي الجهد المبذول هنا لتطوير الزراعة والارتقاء بأسباب رفاهية الفلاح والريف • فالزراعة التونسية هي الدعامة الرئيسية للاقتصاد القومي وبها وفيها يعمل الجزء الأكبر من القوى العاملة ولا شك في أن الكثير من خبرات تونس الرائدة في مجالات تشييد الخزانات والسدود وحفر الآبار، وتطوير زراعة الزيتون والنخيل ، والعناية بالثروة الحيوانية ووقف الزحف الصحراوى وفوق كل هذا وذلك في مجال النهوض بسكان الريف ــ أقول لا شك أن الكثير من هذه الخبرات يعد ثروة من التجارب الميدانية التي يمكن الاستفادة منها بعد انضمام تونس الى اقليم الشرق الأدنى •

السيد الرئيس،

السادة الوزراء ،

سيداتي سادتي ...

منذ آخر اجتماع لنا في عمان، في عام ١٩٧٤، شهدت منظمة الاغذية والزراعة تطورا في غاية الاهمية على شكل تغير في قيادتها العليا ، اذ تولى أمرها السيد / ادوار صوما الذى نتشرف بوجوده بيننا . واليوم قد جاء الى قمة المنظمة مدير عام جديد فهذا يعني أن عصر اليوم غير ما كان عليه عصر الأمس لأن مرحلة النمو التي نعيشها تتطلب التجديد كما تتطلب تصورا يختلف على تصور الماضي . ونحن أبناء هذا الاقليم نقدر هذا الحدث الكبير حق قدره ونستشعر المغزى العظيم لانتخاب السيد / صوما بأغلبية أصوات فائقة لم يسبق لها مثيل في تاريخ المنظمة الدولية . ذلك لأنه فوق خبرته في المنظمة وايمانه برسالتها وحماسه لتطويعها وتطويرها لخدمة ريف العالم الثالث وبلاد الأرض الفقيرة والمتخلفة في مجال الزراعة والغذاء — أقول فوق هذا ودونه فهو من أبناء هذا الاقليم . فالثقة المطلقة التي نالها تنعكس اشعاعاتها على وجداننا ، والمسؤولية الضخمة التي وضعت على كاهله تضغط هي الاخرى على مشاعرنا منادية بمسؤولية التضامن معه والمشاركة في تحمل نصيبنا من الاعباء كلما طلب منا تلك المشاركة راجين له من الله التوفيق والنجاح ، لا سيما بعد التأييد المطلق الذى أعطاه مجلس المنظمة في دورته الاخيرة في يوليو (تموز) لجميع المقترحات التي وضعها السيد / ادوار صوما لكي تتمكن المنظمة من أداء واجبها في مواجهة التحدى العالمي الرهيب أمام أزمة غذاء متأصلة مزمنة، ومن تلبية احتياجات الدول الأقل نموا .

سيدى الرئيس،

أود الآن أن أنتقل الى حالة الأغذية والزراعة في منطقتنا التي تضم الآن اثنتين وعشرين دولة . وفي ايجاز غير مخل نستطيع أن نقول ان الرؤيا الى المدى البعيد تنبؤنا بأن أزمة الغذاء ستظل مخيمة ملازمة لاقتصاد بلادنا ومعوقة لسياساتنا الانمائية، وأن الرؤيا من خلال التقلبات المناخية تهددنا ، حتى في المدى القريب ، بشكل يذكرنا بالسنوات العجاف التي مررنا بها من قبل ، مثل ١٩٧٢ و ١٩٧٣ .

ومع ذلك فاننا نسعد ، في حذر، حينما نرى زيادة في انتاج الغذاء في عام ١٩٧٥ في الكثير من الدول مثل باكستان، وأفغانستان، وايران، ومصر والسودان ، والصومال ، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وليبيا ، وتونس ، والمغرب ، والجمهورية العربية اليمنية، فازدادت النسبة الاجمالية للانتاج في الاقليم بمقدار ٧٪ فوق المستوى المرتفع لعام ١٩٧٤ . ولكن من الجانب الآخر تعرض الانتاج للانخفاض في بعض الدول الأخرى بالاقليم .

وتدل بشائر هذا العام على أن الانتاج ، على وجه العموم، كان مرضيا نظرا لعوامل الطقس الملائمة وكذلك بفضل الاهتمام المتزايد الذى توليه حكومات الاقليم في تيسير العوامل المساعدة لانتاج أوفر .

سيدى الرئيس ...

ان موقف الغذاء المتداعي قد فجر أنشطة عديدة . فانعقد مؤتمر دولي لمناقشة أزمة الغذاء العالمية وجاءت احدى توصياته بانشاء صندوق دولي للتنمية الزراعية . وعلى المستوى الاقليمي ، اهتمت صناديق التنمية العربية بالقطاع الزراعي وان لم يكن ذلك بالقدر الكافي، سيما وأن هذا الاقليم يتمتع بأكثر من عشرة مؤسسات وهيئات وصناديق تمويلية

يزيد رأسمالها عن عشرة بلايين دولار • وقد قامت المنظمة بالتعاون مع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بانشاء وحدة لاجراء دراسة شاملة عن الانتاج والتكامل الزراعي • هذه الوحدة تباشر عملها حاليا في المكتب الاقليمي للشرق الادنى بالقاهرة • والمعلومات الاولية التي قدمتها لنا هذه الوحدة تدل على ما هو آت :

أولا : سيشهد الاقليم عجزا كبيرا في مجموع انتاج الحبوب يقدر بحوالي ٥ر٤ مليون طن عام ١٩٨٥، رغم تصدير كميات كبيرة من بعض الحبوب مثل الأرز •

ثانيا : وعلى وجه التخصيص، نتوقع عجزا في القمح عام ١٩٨٥ ،يقدر بحوالى ٥ر٨ مليون طن، واذا كان الانتاج يقدر أيضا بحوالي ٥ر٨ مليون طن فان ذلك يعني أن الحاجة للاستيراد ستكون بمثابة ١٠٠٪ من الانتاج •

لذلك يجب التركيز على الدراسات الاستشارية التي نادى بها المدير العام كاحدى الركائز الأساسية للسياسة الجديدة للمنظمة • ووجب اذن أن نساند هذا النشاط بقدر استشعارنا العميق بدقة الموقف وخطورته •

وفي مجال الثروة الحيوانية تدل الدراسة نفسها على نمط مشابه في ازدياد الفجوة بين الانتاج البطيء النمو والاستهلاك المتلاحق • بل اننا نلاحظ أن انتاج اللحوم عام ١٩٧٥ قد انخفض الى حوالي ٣ر١ مليون طن وهو ما يقارب مستوى الانتاج في عام ١٩٧٣، وفي هذا دليل على عدم استقرار انتاج المراعي •

وتطالعنا توقعات ١٩٨٥ بعجز سنضطر بسببه الدول العربية وحدها الى استيراد نحو ٩ر٢ مليون طن من اللحوم أي ما يعادل نحو ٦٥٪ من احتياجاتها • ولنضرب مثلا ثالثا وأخيرا بانتاج البيض • وتشير الارقام الى عجز في عام ١٩٨٥ يفوق ٤٠٪ من الانتاج • كل هذا لدليل أكيد على أن الاقليم سيظل يعتمد اعتمادا متزايدا على استيراد غذائه الأساسي الا اذا سعى ولاته والمخططون وواضعوا السياسة نحو استراتيجية مركزة لتحقيق الاكتفاء الذاتي •••• كل هذه المؤشرات تسوقنا الى حتمية السعي الحثيث لاجراء الدراسات الاستثمارية لجذب رؤوس الأموال الاقليمية والحد من استنزاف الدولار البترولي نحو استثمار له الاغراء الموفور في أوروبا وأمريكا واليابان، وتحويل روافده الفياضة نحو الاستثمار الزراعي في داخل هذا الاقليم بما له من عائد مادى مضمون وأهداف اجتماعية واقتصادية معلومة فوائدها •

وان سمحتم يا سيدى الرئيس بشيء من التحديد فاننا نطرح عليكم للمداولة والنقاش ضرورة تطوير انتاج الدواجن في الاقليم في المكان الاول دون اهمال قطاعات الانتاج الزراعي الاخرى • ثم أيضا ضرورة استثمار الثروة السمكية بما في ذلك تربية الاسماك فهما في تقديرنا أقل تعقيدا في أسباب زيادة الانتاج لأنهما قد اكتسبتا من ثمار التكنولوجيا الحديثة ما جعل منهما صناعة يسهل استيرادها بقدر قليل من التدبير والمواءمة • وقد قطعت دولنا شوطا محمودا خصوصا في مجال انتاج الدواجن وتزايدت عناية القطاعين العام والخاص بهذا القطاع الحيوى ، بشكل ملموس مما يلزمنا نحن في المنظمة بأن نوليه ، بدورنا ، أكبر قسط من الدراسة والتركيز • ومما يغرى على التشجيع هنا أن صافي واردات الاقليم من الدواجن والبيض بما في ذلك التجارة فيما بين دول الاقليم في عام ١٩٧٤ ، بلغ نحو ٦٩ر٢ مليون دولار • والدليل العملي الملموس على امكانية تطوير انتاج الدواجن في اقليمنا أن القطاع الخاص وحده في دولة صغيرة هي لبنان برهن على امكانية سد الاحتياجات المحلية وغمر الأسواق المجاورة بانتاجه الضخم • ولولا أحداث لبنان الأخيرة المؤلمة المفزعة والتي أدت الى دمار فظيع أيضا في هذه الصناعة لشاهدنا اليوم أمام أعيننا تجربة فائقة النجاح في الانتاج الصناعي للدواجن، لحما وبيضا ، داخل هذا الاقليم • ونظرا لكل هذه الدلائل فستقوم المنظمة فورا بدراسة اقليمية شاملة في مجال الدواجن

مستجلبة أحدث الخبرات المحلية والدولية عسى أن نوفق في وضع تصور مرحلي للمخططين والمنفذين ولأصحاب رؤوس الأموال نحو دفعة كبرى في هذا المجال ٠

ثم نرى أن يبذل مجهود مماثل في مجال تربية الاسماك بما في ذلك تربية الجمبرى (أو الربيان كما يسمونه في الخليج) ٠

سيدى الرئيس ٠٠٠

ينبغي علينا أن ننظر الى نشاط المنظمة ومكتبها الاقليمي لا سيما فيما يتعلق بتوصيات المؤتمر الاقليمي الثاني عشر الذى عقد في عمان في عام ١٩٧٤ ٠

ولعل مؤتمرنا هذا يتذكر أن الاولويات التي كان قد حددها المؤتمر الاقليمي الثاني عشر انحصرت فيما يلي :

١ــ تنمية الأراضي والمياه ،
٢ــ تنمية الانتاج الحيواني والسمكي ،
٣ــ التنمية الريفية المتكاملة ،
٤ــ انتاجية المحاصيل ٠

وكانت المجالات الاخرى التي تأكدت أهميتها بالنسبة لهذه الاولويات هي :

١ــ الأنشطة ذات الاتجاه الاستثمارى ،
٢ــ التدريب ،
٣ــ تطبيق العلم والتكنولوجيا ،
٤ــ التخطيط الاحصائي الزراعي ٠

ولقد اتخذت هذه الاولويات والمجالات الهامة أساسا لبرنامج عمل المكتب الاقليمي منذ انتهاء مؤتمر عمان ٠

وانه ليشرفنا جدا أن نرى أن المدير العام السيد / ادوار صوما ، وهو ابن هذا الاقليم ، قد وضع استراتيجيته على منهج مطابق لمجالين أساسيين جاءا في توصيات مؤتمركم السابق ألا وهما الانشطة الاستثمارية أولا ثم التدريب ثانيا ٠ فان دل هذا على شيء فانما يدل على أن المدير العام قد استشعر بموضوعية ودقة ومن موقع المسؤولية القصوى ، احتياجات الدول النامية عامة وهذا الاقليم على وجه الخصوص ، فألقى أضواء كاشفة على خلفية تطلعاتكم واستقطب تلك التطلعات في صميم سياسة منظمة الاغذية والزراعة ٠ وهذا عمل يستحق منا الشكر والتقدير ٠

سيدى الرئيس ٠٠٠

ان سرد نشاط المنظمة في المجالات المختلفة خلال العامين الماضيين في اقليم الشرق الادنى سيطول ، وبما أننا وضعنا أمام المؤتمر وثيقة عمل تعرض تلك الانشطة في ايجاز وهي الوثيقة رقم ــ ٢ التي ستكون موضع نقاش في حينها ، فسأتجنب التكرار ، ولكن أود أن أسترعى الانتباه الى النقاط التالية :

أولا : أن المدير العام قرر، كما تعلمون، اسناد الصلاحيات الخاصة بادارة المشاريع الاقليمية وتنفيذها والاشراف عليها الى الممثل الاقليمي للشرق الأدنى، بصورة تدريجية ابتداء بالمشروع الاقليمي لاستغلال الأراضي والمياه في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا ومشروع الانتاج الحيواني والصحة الحيوانية في الشرقين الأوسط والأدنى .

ثانيا : لا شك أنكم توافقونني على أن هذه المهمة التي أسندها الى المدير العام بالغة التعقيد والصعوبة اذ أنها تتطلب المواءمة والتوفيق بين رغبات دول عديدة قد تختلف فيما تنشده . ولكني على ثقة من أن سائر حكومات دول الاقليم ستكون عونا لي في تخطي هذه الصعاب حتى نستطيع أن ننطلق سويا في تحقيق النتائج التي ننشدها من هذه المشاريع .

ثالثا : اننا نشكر جميع الدول التي تفضلت بالمبادرة بدعم المشاريع الاقليمية ، وأخص بالذكر هنا المشاريع الجارى تنفيذها بالفعل أو التي هي في طور الاعداد مثل :

* المشروع الاقليمي لاستخدام الأراضي والمياه في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا .
* المشروع الاقليمي لتحسين وانتاج المحاصيل الغذائية الحقلية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا .
* مشروع الانتاج الحيواني والصحة الحيوانية في الشرقين الأوسط والأدنى .
* المشروع شبه الاقليمي للتدريب على مصايد الأسماك ، وكذلك مشروع المسح التعاوني لمصايد الاسماك بمنطقة الخليج .
* مشروع المركز الاقليمي للتمور والنخيل .
* المشروع الاقليمي للبحوث والاعلام في مجال التسويق الزراعي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

وفي هذا المجال أيضا لا بد وأن أشيد باسهام العديد من دول الاقليم في الانفاق على " مشروع التوسع في استعمال اللغة العربية بالمكتب الاقليمي " بالاضافة الى ما ترصده المنظمة من اعتمادات في ميزانيتها العادية . ولقد كان لهذا الاسهام الطيب أثره الكبير في تنشيط استعمال اللغة العربية وتداولها ، كما مكننا من ترجمة العديد من الكتب والنشرات بعضها معروض عليكم هنا في المكان المخصص لذلك ، كما تجدون نسخا منها ضمن الوثائق التي وزعت عليكم .

وسوف تتناولون هذا الموضوع أيضا في مداولاتكم عند مناقشة وثيقة العمل رقم ـ ١٢ وانني اذ أكرر الشكر للدول التي تسهم في تنفيذ هذا المشروع لا يخالجني شك في أن جميع الدول العربية لن تبخل عليه بالعطاء حتى تصل مطبوعات المنظمة وتقاريرها الى القارئ العربي باللغة العربية ، تعميما للفائدة على أوسع نطاق .

السيد الرئيس ،
سيداتي سادتي ...

اننا نهتم كثيرا بموضوع الاستثمارات الزراعية ، فالاستثمار هو مدخلنا الى التنمية الزراعية . لذلك أرى أن من التطورات وثيقة الصلة بهذا الموضوع قيام برنامج التعاون بين منظمة الاغذية والزراعة وحكومات دول الشرق الأدنى . وفي رأيي أن هذا التطور يعد واحدا من التطورات عظيمة الأهمية في الاقليم منذ انعقاد مؤتمركم السابق ، ما لم يكن أعظمها على الاطلاق . ولا شك أنكم تذكرون أن المؤتمر الاقليمي الحادى عشر والمؤتمر الاقليمي الثاني عشر كانا قد أوصيا بتشكيل لجنة وزارية دائمة للدعوة الى قيام برنامج للتعاون بين المنظمة وحكومات دول الشرق الأدنى ، على أن يكون المكتب الاقليمي

بالقاهرة محور التركيز في تنفيذ هذا البرنامج • ولقد حققت هذه التوصيات ثمارها بشكل فاق تقديراتنا وما كنا نأمله في المراحل الاولى من الحديث عن البرنامج • وانني أوجه من هذا المكان تحية اجلال وتقدير لرئيس تلك اللجنة معالي الشيخ عبد الله بن خالد الخليفة وزير زراعة البحرين سابقا ، للجهد الكبير الذى بذله عن ايمان صادق، وأحيي أيضا زميله في اللجنة معالي السيد سعيد عبد الله سلمان وزير الزراعة والثروة السمكية بدولة الامارات العربية المتحدة ، فلقد كان لهما الفضل الاول في انطلاق هذا البرنامج انطلاقته الرائعة •

سيداتي سادتي •••

لقد أتيح لنا قبس العون الذاتي في غرة عام ١٩٧٥ وكان ذلك ايذانا بانطلاق فكر جديد ، وعمل جديد وحركة لم يسبق لها مثيل قط في سجل الأمم المتحدة قاطبة •

والصلاحيات المستمرة التي يكفلها هذا البعث الجديد تتفجر من ثلاثة ينابيع أولها : رغبة أكيدة من الدول المانحة في تقديم العون من خلال منظمة الأغذية والزراعة ، كجهاز تنفيذى أمين وفعال ، وثانيها : استعداد قوى لدى الدول المستفيدة لتلقي المعونة دون حساسيات أو قيود ، وثالثها : أن منظمة الأغذية والزراعة تصدت لهذا التحدى الكبير ومدت أيديها لتسلم الرسالة وبدأت بالفعل في تنفيذ المهمة •

لقد بلغت تبرعات الدول المانحة ٢٩ مليون دولار قدمتها خمس من الدول المقتدرة في الاقليم • وهذا البرنامج لا يعد بديلا لبرامج المعونة الفنية الأخرى ، مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، ولكنه مصدر جديد لزيادة المعونة الفنية في مجال الزراعة مع التركيز على البرامج الاستثمارية •

سيدى الرئيس •••

ان جميع الدول المانحة تؤكد لنا دائما أن ما قدمته ليس بمثابة عملية نقل دم عاجلة كما أنه ليس هبة أو تصدقا بل هي دفعات ونبضات مستمرة متصلة من صميم القلب العربي الى سائر أجزاء الاقليم عن طريق منظمة الأغذية والزراعة • فكلنا يعلم أن الحاجة كبيرة ومتزايدة كما ذكرت من قبل ، ويكفي دليلا على ذلك أننا من خلال دراساتنا للمشاريع الصغيرة التي حددت أسبقياتها الدول المستفيدة تجمعت لدينا مشاريع تتعدى القيمة التقديرية لتنفيذها كل ما كنا نتصوره عندما تداولنا في هذا الموضوع في المؤتمر السابق بعمان • ولا غرو يا سيدى الرئيس فان الخير لا نهاية له ترى ولا أبعاد له تحدد •

واننا اذ نضع أمامكم اليوم هذا الحدث الخالد في أروع صورة ، فانما نفعل ذلك انصافا للثقة التي وضعتموها أنتم الدول المانحة والدول المستفيدة على السواء ، في منظمة الاغذية والزراعة — وكم نحن فخورون بتلك الثقة ، حريصون على الحفاظ عليها ، عازمون على أن نعيش بالعمل والأمل كي نكون عند حسن ظنكم — كما أننا نضعه أمامكم لتدارس سويا الخطوات اللازمة التي ستقودنا حتما الى النهوض بريف هذا الاقليم وزيادة انتاجية أرضه ، وتحقيق الاكتفاء الذاتي والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية ، في مسيرة طويلة مشرقة مليئة بالعمل والامل والخير ، باذن الله ومشيئته •

سيدى الرئيس ...

بهذا أصل الى ختام كلمتي شاكرا لكم وللسادة رؤساء وأعضاء الوفود والسادة المراقبين الصبر وحسن الاستماع. وان كانت لي كلمة واحدة أخيرة أقولها فهي لأن أكرر الشكر والعرفان اليكم يا سيادة الرئيس والى تونس الخضراء شعبا وحكومة ورئيسا على حسن الاستقبال وكريم الضيافة راجيا من الله نجاحا عظيما لمؤتمركم الثالث عشر .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،